• العدد: 02 • فبراير 2022 • ملف الصحافة: 2020/12

الديار
ADYARE.ma
جهوية مستقلة

فضيحة.. تفاصيل تدوينة «إباحية» لمستشارة بمجلس الجهة

«مقاطعة» اجتماعات.. هل يتحول «بلوكاج» مجلس الجهة إلى المجلس الجماعي لفاس؟

«المرجان».. أنهار تاونات تحت رحمة معاصر «السياسيين»؟

حميد الأبيض:

الصحافة و«الصوحافيين» والنشر و«النشير»

لحسن والنيعام:

المختلون يجوبون الشوارع..

عبد العالي القاطي:

التدبير المفوض.. «خروقات» و«حروب» و«تبزنيس»

التدبير المفوض بجهة فاس مكناس.. «الديار» ترصد اختلالات صفقات بالملايير

- تصعيد.. «سيتي باص» تطالب جماعة فاس بأكثر من 99 مليار سنتيم
- مجلس الحسابات يستعرض خروقات «آوزون»
- أبلهاض: هناك شركات تستغل حاجة الناس للقمة العيش و«كيديرو فيهم ما بغاو»

• مدير النشر: خالد فخير • المدير ومسؤول التحرير: عبد العالي القاطي

#افتتاحية

عبد العالي القاطي

التدبير المفوض.. «خروقات» و«حروب» و«تبزنيس»

رئيس جماعة صفرو السابق لموظفة: «واش صحيح «أوزون» تستغل أملاك الجماعة والكهرباء دون مقابل؟».

الموظفة: «صحيح السيد الرئيس، ومكتخلصش حتى الماء!».

الحوار أعلاه، جاء في سياق مناقشة تقرير «أسود» للمجلس الجهوي للحسابات حول التدبير المفوض لقطاع النظافة في مدينة صفرو، خلال إحدى دورات المجلس السابق.

نقاش عرف هجوما شرسا من طرف المعارضة/الأغلبية على شركة «أوزون»، التي تم اتهامها بتحويل مدينة صفرو من «حديقة المغرب» إلى «زبالة المغرب»، وعلى رئيس المجلس الجماعي السابق، بسبب ما وصفه بعض المستشارين بتواطؤه مع الشركة.

خلال نفس الاجتماع، تم الكشف عن تخلف الشركة عن بناء مستودع خاص بها واكتفائها باستغلال «الملك العام» دون مقابل، كمرأب لشاحناتها وآلياتها المهترئة.

مستشارو المعارضة، خلال نفس الدورة، أيضا، لم يكتفوا بسرد الخروقات التي وقف عليها «قضاة جطو» (أنظر ص. 16 في هذا العدد من مجلة «الديار») سواء من طرف الجماعة أو الشركة، أو تلك المتعلقة بـ«أعطاب» دفتر التحملات، بل عددوا أمام رئيس المجلس وممثل الشركة والحضور بعض الحالات الاجتماعية لعمال «أوزون»، يشتغلون في ظروف وصفوها بالكارثية، حيث طالبوا الرئيس بتحمل مسؤوليته كاملة، ووضع حد لهذه المشاكل.

حصل هذا سنة 2019، لكن هل تغير شيء سنة 2022؟

شخصيا، لا أعتقد.. «لتبقى دار لقمان على حالها».

لماذا؟..

لأن «أوزون» ما تزال تثير الاستياء داخل المدينة، وهو أمر أضحى يتفق عليه حتى المسؤولون الجدد بالمجلس الجماعي، بعد أن كان السابقون لا يملكون «أواني نحاسية» للاقتراب من الشركة وتسجيل مخالفات ضدها.

«شهريا نصل مع شركة «أوزون» إلى السقف فيما يتعلق بالجزاءات (les pénalités)»، يقول عبد الحفيظ وشاك، رئيس المجلس الجماعي لصفرو، خلال الدورة العادية ليوم الخميس 3 فبراير الجاري، في استعراض لتذمره من خدمات هذه الشركة التي تستفيد من أزيد من مليار سنتيم سنويا من ميزانية الجماعة، وفق ما تنص عليه الاتفاقية الموقعة بين الجماعة والشركة، ناهيك عن حصولها على تعويضات أخرى، في حالة «فوترتها» لخدمات لا ينص عليها دفتر التحملات..

وكما يقول المثل: «ما بقا قد ما فات!»، فقد بقيت 3 أشهر تقريبا على نهاية مدة العقد مع هذه الشركة، على أمل إعداد دفتر تحملات يليق بمدينة كصفرو، تحدد للشركة التي سيفوض لها تدبير هذا الملف الحيوي والهام ما لها وما عليها، مع ضرورة الرجوع إلى الملاحظات التي جاء بها تقرير المجلس الجهوي للحسابات.

ما قيل حول تدبير قطاع النظافة بمدينة صفرو، يمكن إسقاطه، ربما، بشكل أو بآخر على باقي مناطق الجهة التي لجأت إلى التدبير المفوض للنظافة.

وشكايات المواطنين وقصاصات الجرائد المهنية خير دليل على ما تعرفه مدن الجهة من «ثقوب» تستوجب المراجعة والمراقبة من طرف المجالس الترابية وسلطات المراقبة.

احتجاجات المواطنين لا تقتصر على شركات «النظافة» بل تعدتها إلى الشركات المفوض لها تدبير النقل الحضري.

وأكتفي هنا بالتطرق إلى ملف «سيتي باص»، الذي تتابعه ساكنة مدينة فاس بترقب شديد كما تتابع مخرجات «الحرب الباردة» بين المجلس الجماعي ومالك الشركة، وأطراف أخرى، تبحث عن نصيبها من «كعكة» ملايير التدبير المفوض.

«حرب» انطلقت، عندما وجه عبد السلام البقالي، عمدة مدينة فاس، إنذارين إلى «سيتي باص»، لهما علاقة بتجديد الأسطول وسحب المتهالك منه من الشوارع، تحت طائلة غرامة مالية محددة في حوالي 10 ملايين سنتيم عن كل يوم تأخير.

إلى هنا قد تبدو الأمور عادية، خصوصا أن الجميع شاهد على «فضيحة» الحافلات المتهالكة التي تجوب شوارع العاصمة العلمية وتأثيرها السلبي على «البشر والشجر».

لكن هل بقيت الشركة مكتوفة الأيدي أمام هذه الإنذارات؟

أبدا، بل على العكس تماما، حضرت الشركة عبر محامييها، مفاجأة من العيار الثقيل، تكشف تفاصيلها «الديار» (أنظر ص 12)، عندما طالبت المجلس الجماعي بأزيد من 99 مليارا، كتعويض عما وصفته خسائر ثقيلة،

على غرار «أوزون»، ملف «سيتي باص» تتابعه ساكنة فاس بترقب شديد كما تتابع مخرجات «الحرب الباردة» بين البقالي ومالك الشركة، و«سماسرة»، يبحثون عن نصيب من «كعكة» التدبير المفوض، بعد مطالبة البقالي بأزيد من 99 مليار سنتيم كتعويضات عن خسائر

أثقلت كاهل الشركة، بسبب عدم التزام جماعة فاس بدفتر التحملات الموقع بين الطرفين.

من على صواب؟ هل الشركة أم مجلس الجماعة؟

شخصيا، أنتظر من «سيتي باص»، إضافة إلى العمدة، أن يخرجا إلى الرأي العام الفاسي، لبسط جميع الحيثيات، وللإجابة على كل التساؤلات، في سبيل العمل على إيجاد حلول، بعيدا عن المزايدات والحسابات «الخاوية».

حلول تنهي معاناة الفاسيين مع النقل الحضري وتحفظ كرامته، وتقطع الطريق كذلك، على «سماسرة» الملفات الكبرى، يتقدمهم «صوحافي»، وفق تعبير الأستاذ الكبير حميد الأبيض، و«صاحبو»، يعملون جاهدين لتعبيد الطريق أمام شركة منافسة للاستحواذ على تدبير ملف النقل الحضري بالعاصمة العلمية، وهي التي سبق أن حصلت على صفقة تدبير النقل بإحدى المدن المغربية، بـ0 درهم كاستثمار، بعد أن تخلفت عن الالتزام باقتناء حصتها من الحافلات وتجني الملايير بالحافلات التي اقتنتها الجماعة، حسب تحقيقات صحفية.

غرائب «جهة الأنصاري».. مستشارون يطالبون بالسيارات وآخرون يصرون على المشاركة في فتح أظرفة الصفقات

غرائب وعجائب غير مسبوقة في مجلس جهة فاس مكناس، حيث لم يمض سوى وقت قصير على انتخاب أعضاء المكتب وإحداث اللجن، وانتخاب رؤساء الفرق، حتى بدأت تتفجر الكثير من القصص التي تكشف عن تطلعات غريبة لبعض كبار الناخبين.

مصادر مطلعة حكت لـ«الديار» بأنه في إحدى الاجتماعات التي عقدها رئيس مجلس الجهة مع الأعضاء، فوجئ بأن البعض منهم يصر ويلح على أن يحضروا مع مسؤولي الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع لجلسات فتح الأظرفة الخاصة بصفقات المجلس، وأن يواكبوا معهم جميع التفاصيل المرتبطة بهذه الملفات، بدء بإعداد الإجراءات القانونية إلى حين الإعلان عن الفائز بالصفقة.

وذكرت المصادر نفسها بأن الرئيس عبد الواحد الأنصاري، وبعض من نوابه، أصيبوا بالدهشة عندما تردد هذا المطلب لأكثر من مرة، «في مبادرة غريبة قرئت على أنها ستضع هؤلاء المعنيين بالمطلب أمام الكثير من الشبهات»، تسترسل مصادرنا.

مصادر «الديار» أوردت، في سياق غرائب المجلس الجديد، مطلب أحد كبار الناخبين بالمجلس بضرورة تمكين رؤساء الفرق ورؤساء اللجن من سيارات الخدمة التابعة للمجلس، رغم أن هذا الناخب الكبير له أسطول شخصي مهم من السيارات، وله أيضا سيارات تابعة للجماعة التي يترأس شؤونها.

«إلى جانب هذا الناخب، تضيف المصادر نفسها، ارتفع صوت آخر من أصوات بعض الأعضاء للمطالبة بالحق في سيارة الخدمة»، ويتعلق الأمر، وفق تعبيرها، بمستثمر كبير في مجال النقل، يتوفر على عدد كبير من السيارات، وراكم من الأموال الطائلة الكثير، لكنه مع ذلك يلح على ضرورة التوفر على سيارة الخدمة.

المصادر قالت إن رئيس مجلس الجهة لم يحسم في هذه الطلبات، مبرزة أنه قد يرضخ لـ«لوبي» ضاغط في المجلس، سبق أن هدد بشل عمل المجلس في إطار ترتيبات لـ«التموقع» وفرض «أجندته».

فضيحة.. تفاصيل تدوينة «إباحية» لمستشارة بالجهة

مستشارة ورئيسة لجنة في مجلس جهة فاس مكناس «تتورط» في نشر كلام وصف بالساقط والإباحي يخلق حالة غضب بين زملائها، وفي أوساط عدد من المتتبعين للشأن العظظام الجهوي.

المعنية سارعت إلى محو الكلام الساقط الذي نشرته على صفحتها الفايسبوكية، لكن «أصحاب الحسنات» تمكنوا من «تصوير» هذا النص الذي نشرته، ليتم تداوله في عدد من المجموعات المغلقة وبين الفاعلين الحزبيين بالجهة، وسط ذهول كبير من «خطاب» هذه الناخبة الكبيرة التي امتحت قاموسها من «معجم خاص»، وذلك للرد على «فاعل جمعوي».

وإلى جانب هذا المعجم، فإن «النص» الذي ارتكبته رئيسة اللجنة المعنية قدم تفاصيل خطيرة عن ممارسات لا أخلاقية يوحي خطابها بأنها على علم بها، وهي أعمال جنس وشذوذ جنسي.

وقد زاد هذا المضمون من ذهول عدد من المتتبعين وهم يعيدون قراءة ما تضمنته التدوينة، رغم المجهود الذي يحتاجه القارئ لفهم الأسلوب المتدني واللغة الركيكة التي كتبت بها.

الفعاليات ذاتها تساءلت محتارة: هل بهذا النوع من كبار الناخبين يمكن أن يتم ربط الجهة بالتنمية؟ وهل بهذا الخطاب يمكن أن نكون نماذج ناجحة في المجتمع؟ وهل بهذه النماذج تراهن الأحزاب المسيرة للشأن العام وطنيا وجهويا ومحليا للنهوض بأوضاع المواطنين «الذين يستحقون الأفضل والأحسن»؟

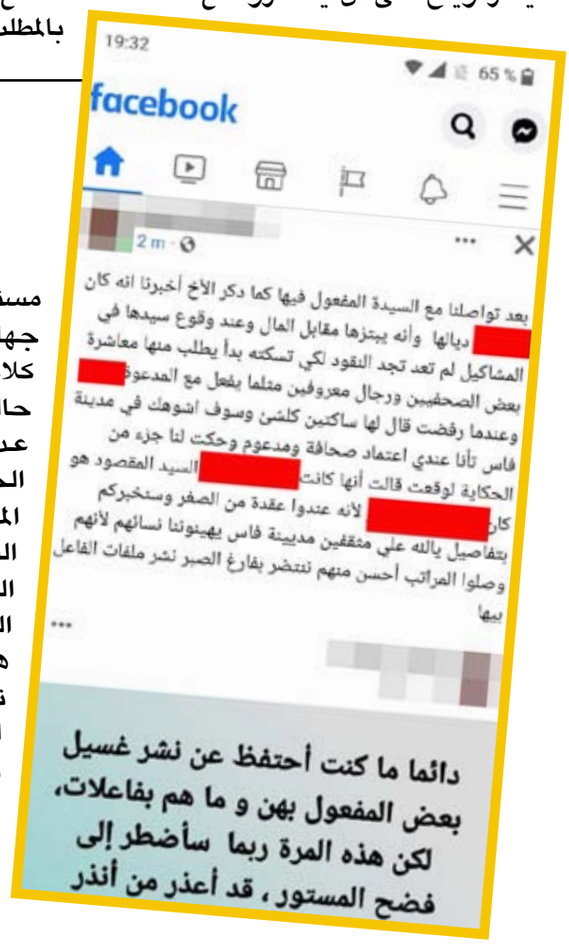

«مقاطعة» اجتماعات العمدة البقالي.. هل يتحول «بلوكاج» مجلس الجهة إلى المجلس الجماعي لفاس؟

ما لا يقل عن اجتماعين قرر عبد السلام البقالي، عمدة مدينة فاس، أن يخصصهما لمناقشة عدد من الملفات في إطار الاستعداد لدورة فبراير العادية، تعرضا لـ«مقاطعة» عدد من الأعضاء في المكتب المسير للمجلس الجماعي لفاس.

لكن هل انتقل «بلوكاج» سبق لمجلس الجهة أن عرفه إلى المجلس الجماعي؟.

مصادر قالت لـ«الديار» إن عددا من الأعضاء قرروا باتفاق مسبق مقاطعة اجتماعات عقدها الرئيس البقالي لمناقشة نقط في جدول الأعمال، ومن هذه النقط إحداث شركة التنمية المحلية (الموارد) وإحداث شركة التنمية المحلية للنقل والتنقل.

وذكرت بأن المقاطعين اعتبروا بأن العمدة البقالي لم يشاركهم في اتخاذ القرار المتعلق بإحداث المؤسستين.

واكتفى البقالي، بحسب المصادر ذاتها، وهو يحاول إبعاد تهمة التدبير الانفرادي للشؤون الجماعة في هذه الملفات بالقول إن الأمر يتعلق

بنقط اقترحتها ولاية الجهة، في إشارة إلى أنه لا يمكن له أن يرفض هذه المقترحات ولا أن يطرحها للتداول قبل اعتمادها في اجتماعات المكتب المسير.

«ورغم تبريرات العمدة، فإن الأعضاء الغاضبين عبروا عن انتقادهم للطريقة التي تم بها إدراج هذه النقطة في جدول الأعمال» تقول مصادرنا، مبرزة إن العمدة كان بإمكانه أن يعد ورقة حول هذه المشاريع وأن يقدمها على أنها من اقتراح وزارة الداخلية، وأن يظهر أهميتها بالنسبة للنهوض بالمدينة، عوض أن يفرض الأمر الواقع وأن يرفض التواصل بشأنها مع أعضاء المكتب، فقط لأنها من اقتراح ولاية الجهة.

هذه الملفات تشكل نقطا ضمن ما يقرب من 47 نقطة قرر عمدة المدينة أن يدرجها في جدول أعمال دورة فبراير الحالي، لتحطم هذه الدورة الرقم القياسي من حيث عدد النقط التي سيتم طرحها للمناقشة والمصادقة.

من جهته أخرى، لم تستبعد مصادر «الديار» أن يكون هذا «الغضب» فرصة لرد الصاع صاعين وبعث رسالة إلى من يهمه الأمر، جوابا على «البلوكاج» الذي سبق أن عرفه مجلس الجهة، عندما رفض احد مكونات التحالف المسير لمجلس الجهة وللمجلس الجماعي التصويت على جدول أعمال إحدى الدورات الاستثنائية قبل أن يتم تأجيلها.

تفاصيل «تورط» مستشار في أغلبية جماعة مكناس في ديبلوم مزور

صباح الأربعاء 2 فبراير الجاري، مثل مستشار بجماعة مكناس من حزب الوسط الاجتماعي، أمام ابتدائية المدينة، لمحاكمته في حالة سراح مؤقت، على خلفية تزوير ديبلوم باسم معهد للتمريض لم تتابع فيه فتاة متابعة أيضا، دراستها وعززت به طلبا للشغل في مصحة.

ويتابع المستشار «خ. م» لأجل تهم «تزوير شهادة والتوصل بغير حق إلى تسلم شهادة عن طريق الإدلاء ببيانات غير صحيحة»، فيما توبعت الفتاة لأجل «المشاركة في تزوير الشهادة وفي التوصل بغير حق لتسلم شهادة بغير حق عن طريق الإدلاء ببيانات غير صحيحة».

ومتعت النيابة العامة بابتدائية مكناس، المستشار، بعد إحالته عليها في 21 يناير بعد تمديد حراسته نظريا لدى الشرطة القضائية، بالسراح المؤقت مقابل مليوني سنتيم كفالة، أدتها الفتاة المتابعة بدورها أمام المحكمة.

واعتقل المتهمان الأربعاء 19 يناير بناء على أبحاث فتحتها المصلحة الولائية للشرطة القضائية بولاية أمن فاس في شكاية مسؤولي معهد متخصص في المهن التمريضية يوجد مقره بحي حمرية اكتشف الإدلاء بديبلوم باسمه دون أن يصدره. وتقدمت الفتاة بطلب للعمل في مصحة بحمرية بمكناس، مدليا بديبلوم باسم معهد للتمريض غير بعيد عنها، حيث لجأت إليها للتثبت من صحة الديبلوم، لكن المفاجئة كانت صادمة للجميع، فحائزة الديبلوم غير مسجلة ولم يسبق لها أن درست في المعهد التي حازت الديبلوم باسمه في ظروف غامضة.

واعتقلت المصالح الأمنية الفتاة واستمعت إليها في محضر رسمي، كشفت فيه أن المستشار هو من ساعدها في الحصول على الديبلوم باسم المعهد المشتكي، رغم أنه لا علاقة له به وكون الفتاة لم تتابع دراستها فيه ولو ليوم واحد، ليتم اعتقاله ووضعهما رهن الحراسة النظرية لفائدة البحث، قبل تمديدها ب24 ساعة من طرف النيابة العامة.

عشاء مع الأغلبية وغداء مع المعارضة.. هل يلعب مستشار بصفرو «على الحبلين»؟

خلق الكشف عن الحاضرين في الاجتماع الدوري لفريق المعارضة بجماعة صفرو، الأربعاء 2 فبراير الجاري، جدلا واسعا بسبب حضور مصطفى خمريش، نائب في لجنة المالية والمحسوب على الأغلبية المسيرة للمجلس.

مصدر حضر هذا الاجتماع، كشف في تصريح لـ«الديار»، ان دعوة خمريش لهذا الاجتماع/الغداء جاءت بعد تعدد شكاويه من أعضاء المكتب المسير للمجلس الجماعي.

«شكاوى، يضيف المتحدث ذاته، تتعلق بتجاهله داخل تشكيلة الأغلبية المسيرة، وتجاهل طلباته وملفاته»، قبل أن يشدد على أن خمريش سبق أن «اتهم» مسيري المجلس بعدم الاستجابة حتى لطلبه توفير «طارو ديال الزبل».

وأضاف عضو المعارضة بمجلس صفرو، أنه وأمام «تباكيه» المستمر قمنا بدعوته إلى الالتحاق بالمعارضة وهو ما استجاب له بحضوره لهذا الاجتماع.

مصدرنا أوضح أن خمريش تعهد بعدم خيانة المجموعة، وزاد: «بل أكثر من هذا، أقسم أنه لن يخون المعارضة وسيظل معها خدمة للصالح العام، بعد أن انتقد الرئيس بشدة، وناقش مع المجموعة جدول أعمال الدورة العادية».

من جهته، قلل أحد المستشارين من الأغلبية المسيرة للمجلس الجماعي من ظهور النائب في لجنة المالية مع المعارضة، معتبرا أنها عادية ولا تعبر عن أي موقف، مبرزا أن موقفه في الدورة هو المحدد لاصطفافه السياسي.

وختم المصدر ذاته حديثه لـ«الديار» ساخرا :» تعشا معانا بالحوت واللحم.. ما فيها باس يتغدا معاهم بالدجاج !».

مثير.. تعرض نافورة عمومية للسرقة والتلف وسط مكناس

أثار تعرض نافورة باب بوعماير التي تقع في قلب مدينة مكناس، بمنطقة تعرف حركة دؤوبة طيلة 24 ساعة، الكثير من علامات الاستفهام، فيما اختارت جماعة مكناس التكتم عن الموضوع.

وحسب مصادر لـ«الديار»، فقد تفاجأ أعوان وتقنيو الجماعة، مطلع شهر يناير الماضي، بسرقة مجموعة من التجهيزات الكهربائية المتواجدة في أسفل النافورة، وهو ما يفسر توقف اشتغالها لمدة ليست بالهينة.

وحسب نفس المصدر، فمن بين الأشياء المسروقة هناك أسلاك نحاسية وبعض الموصلات الكهربائية، إضافة الى كمية من الصباغة كانت مخبأة بنفس المكان، الذي يعرف محيطه حراسة أمنية طيلة اليوم،حيث لا يبعد عن سلسلة المطاعم الأمريكية ووحدة فندقية فرنسية سوى بضع خطوات.

وبالاضافة الى سرقة تجهيزات النافورة، تعرضت هذه الأخيرة للتخريب، مما قد ينهي خدماتها قصرا، بالموازاة مع تزايد الانتقادات للمجلس الجماعي، بسبب إهماله لهذه المرافق التي من المفترض ان تعطي جمالية لشوارع المدينة، تضيف المصادر نفسها, إلا أنها تحولت خلال السنوات الأخيرة لبيئة خصبة لنمو الطحالب، فيما نافورة الساحة الإدارية أصبحت جزء من المآثر التاريخية وشهادة حية للإهمال والتهميش الذي تعيش على إيقاعه العاصمة الإسماعيلية.

بعد 7 سنوات على قتله.. دم «مول الحرشة» بواد أمليل لم يجف والمحاكمة مستمرة لـ4 دركيين

للمرة العاشرة أجلت غرفة الجنايات الاستئنافية باستئنافية فاس، مساء أمس الأربعاء، محاكمة 4 دركيين سابقين بسرية وادي أمليل بتازة، بعد نقض الحكم بإدانتهم لاتهامهم بقتل «مول الحرشة» بعدما ضبطوه بصدد تدخين لفافة حشيش في مقهى بمركز الجماعة.

وتعذر على هيئة الحكم مناقشة ملفهم، لغياب شهود بمن فيهم أخ الهالك، ما اضطرها لإعادة استدعائهم من جديد بواسطة النيابة العامة، بعدما سبق لها أن أمرت بإحضارهم وتغريم المتخلفين منهم رغم التوصل، ب3 آلاف درهم لكل واحد منهم.

وقبلت محكمة النقض بالرباط، نقض الحكم في حق الدركيين المتهمين الأربعة من أصل 11 دركيا تمت متابعتهم على خلفية مقتل بائع الحرشة حميد بوهزة، غالبيتهم أدينوا ابتدائيا بعقوبات سالبة للحرية قبل مراجعة الأحكام من طرف جنايات تازة الاستئنافية.

وكانت هذه الغرفة راجعت الحكم بإدانة رئيس المركز الجهوي الترابي للدرك بتازة، ب10 سنوات سجنا نافذة لأجل «التزوير بإثبات وقائع على أنها حدثت أمامه رغم عدم حصول ذلك، والإمساك عمدا عن تقديم المساعدة لشخص في خطر». وحكمت تصديا ببراءته.

وبرأت قائد سرية الدرك بواد أمليل، من تهم «الضرب والجرح المفضي إلى الموت دون نية إحداثه من طرف موظف عمومي»، بعدما أدين ابتدائيا ب5 سنوات سجنا نافذة، مع الحكم بالحبس الموقوف ل6 أشهر على 3 دركيين برؤوا ابتدائيا من تهمة «الإمساك عمدا عن تقديم مساعدة لشخص في خطر».

وعكس ذلك أدانت غرفة الجنايات الاستئنافية باستئنافية تازة، 3 دركيين آخرين ب3 سنوات سجنا نافذة من أجل جناية «المساهمة في الضرب والجرح المفضي إلى الموت دون نية إحداثه» بعدما برؤوا ابتدائيا، فيما رفعت عقوبة دركي ل8 سنوات سجنا.

وتعود وقائع القضية إلى ليلة 31 غشت 2015 لما كان الضحية العازب، بصدد تدخين لفافة حشيش قبل أن تباغته دورية للدرك ويعتدي عليه بعض أفرادها بالضرب، لينقل إلى المستشفى الإقليمي ابن باجة حيث توفي في الطريق إليه متأثرا برضوض وجروح بليغة.

وكشف التشريح الطبي الذي أخضع إليه الهالك، عن أن وفاته كانت نتيجة التعذيب ما نتج عنه نزيف في الكبد وإصابات ورضوض في أنحاء مختلفة من جسمه.

مدير الأكاديمية يزور ورش بناء مدرسة 18 نونبر «الشبح» بمكناس

قام مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة فاس مكناس، صبيحة الأربعاء 2 فبراير الجاري، بزيارة ميدانية لورش بناء مدرسة 18 نونبر، أو ما يطلق عليها المدرسة الشبح، التي كانت موضوع جدل واسع بسبب تخلف صاحب تجزئة عن تشييدها وتحول وعائها العقاري الى ملاعب قرب تستغلها مؤسسة تعليمية خاصة بشراكة مع جمعية.

وحسب مصادر، فقد حرص مدير الأكاديمية خلال زيارته لمجموعة من الأوراش بمدينة مكناس على زيارة الورش الخاص بهذه المدرسة، التي تم تشكيل بنيتها السنة الماضية، حيث تتوفر على طاقم تربوي واداري وتلاميذ تم نقلهم جميعا الى مؤسسة أخرى، بعد تخلف المقاول عن الالتزام ببنود دفتر تحملات الخاص بتجزئته من جهة، وبمحضر اتفاق موقع بعمالة مكناس بين جميع الأطراف يمهل المقاول تاريخ يونيو الماضي لإنهاء الأشغال وتسليم المؤسسة، الأمر الذي لم يلتزم به أيضا . وهي النقطة التي أفاضت الكأس وعجلت بانطلاق أشغال تشييد مدرسة 18 نونبر، وذلك بعد فضيحة دمج تلاميذ هذه الأخيرة مع تلاميذ مدرسة عمر بن عبد العزيز رفقة طاقمها، وتقسيم هذه الأخيرة الى مدرستين، الأولى قائمة الذات والأخرى «شبح».

هذا وقام مدير الأكاديمية الذي كان مرفوقا بالمديرة الإقليمية، بالوقوف على سير تقدم الأشغال، التي من المنتظر ان تنتهي بحلول صيف السنة الجارية وقبل بداية الموسم الدراسي المقبل.

الضمان الاجتماعي ديما قريب منكم

اليوم يمكن ليكم توضعو ملفات التعويض عن المرض عند جميع مكاتب القرب المعتمدة

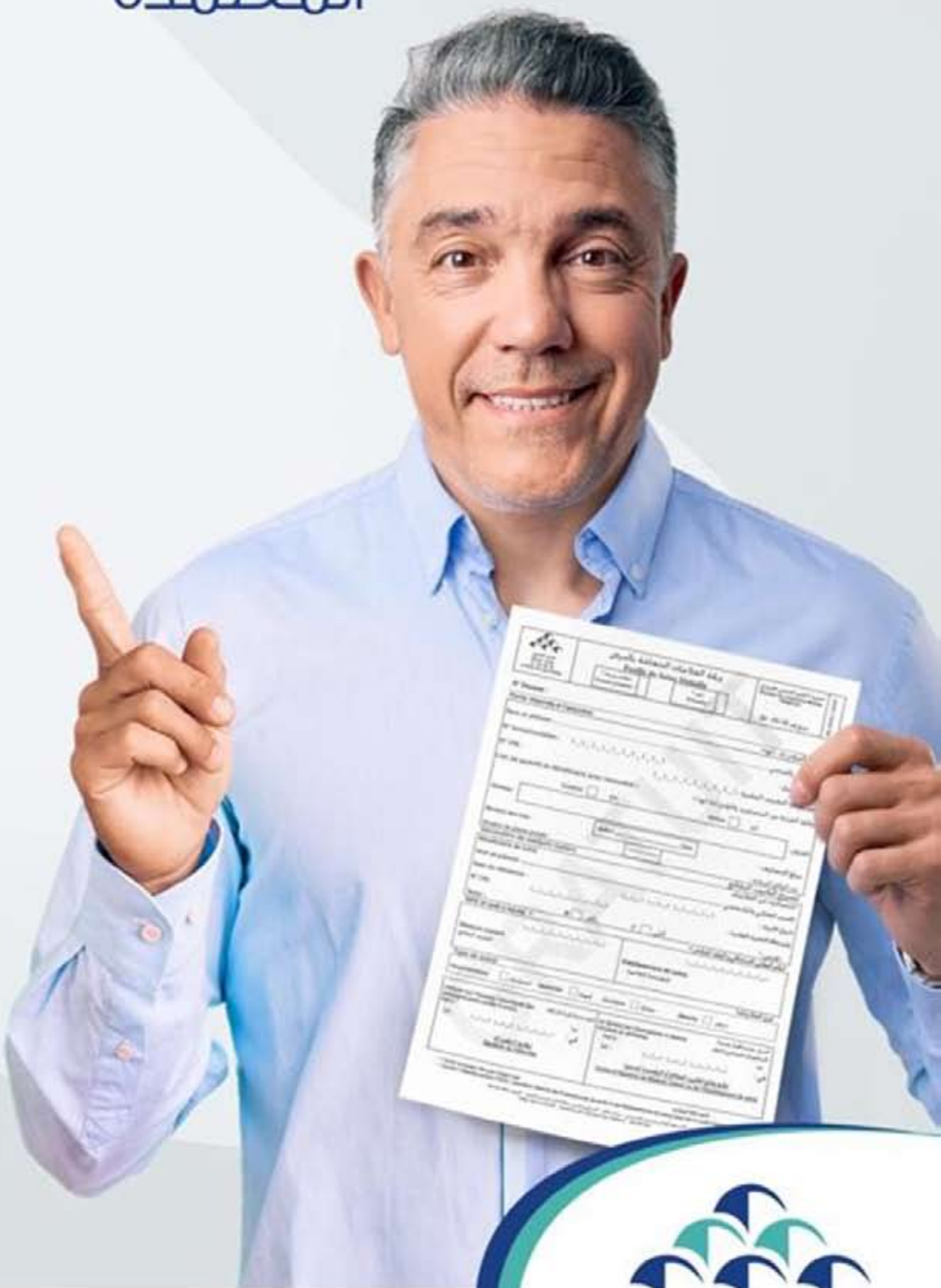

الضمان الإجتماعي
CNSS
ملتزمون بحمايتكم

لائحة المكاتب المعتمدة متوفرة على

www.cnss.ma

«المرجان».. أنهار تاونات تحت رحمة معاصر «السياسيين»؟

■ تاونات: الديار ■

تتجدد صيحات الغضب من تلويث أنهار وسدود تاونات، بمرج الزيتون تلفظه المعاصر، ويهدد محيطها البيئي. تعلو الأصوات الغاضبة وتتحرك الفعاليات وتتدخل السلطات وتتخذ قرارات زجرية إلى أن تهدأ عاصفة الغضب ويتجدد المشكل في موسم موال دون استئصال.

الخطر يتجدد سنويا ولا تمحيه إلا أمطار انحبست. ويبدو أن لا أحد قادر على درئه وكأن أصحاب هذه المعاصر، فوق القانون ولا قدرة لأحد على كبح «جبروت» معاصرهم التي تقتل بما تلفظه من مرج مضر بالبيئة، الحياة في وديان مجاورة ومختلف السدود ومحيطها.

«مرج سياسي»

من يملك معاصر الزيتون بتاونات؟. لماذا يصر بعض أصحابها على التصريف العشوائي للمرج دون اعتبار لأضراره؟. ما الفائدة من إقامة صهاريج لتخزينه إن صرف عشوائيا؟. لماذا تفشل جهود استئصال مشكل تلويث مجاري المياه وتهديد الحياة بها وبمحيطها؟.

أسئلة تؤرق سكان تاونات وفعالياتها كل سنة دون أن ينقطع شريان الدمار. والإجابة عنها كفيلة بحصر الأسباب ورسم خارطة طريق النجاة من مشكل بيئي مؤرق لم تنفع معه كل قرارات الزجر وصيحات الغضب وآهات الأرض والماء والشجر والحيوان والبشر.

نسبة كبيرة من معاصر تاونات يملكها منتخبون وبرلمانيون وأقارب لهم وأشخاص لهم نفوذ مالي وسياسي. هذه هي الحقيقة المؤرقة ليس بامتلاكهم إياها، إنما بعدم احترام كثير منهم للشروط البيئية المفروضة، وكأنهم «فوق القانون» أو أن «القانون لا يعلو عليهم».

القانون فوق الجميع ويجب أن يكون كذلك، لكن في إقليم تاونات هناك من يعلون عليه بنفوذهم، وإلا «لماذا لم يسائل برلمانيو هذا الإقليم، الوزراء ممن يعنيهم أمر حماية الموارد المالية من التلوث بمرج الزيتون بما فيها سد الوحدة المهدد؟». وفي الجواب فضح للحقيقة.

برلمانيون «غافلون»

يمثل إقليم تاونات، في قبة البرلمان بغرفتيه، بـ13 عضوا من الجنسين. لكن قلة قليلة جدا منهم حركهم هذا المشكل المؤرق لناخبين وضعوا ثقتهم فيهم ومنهم من توارث ذلك أو خلد في مهامه، على الأقل تحسسا لنبض الشارع وإيصال «خبز» الغضب إلى «فران» البرلمان.

وحدهما خالد السطي ولبنى علوي ممثلا الاتحاد الوطني للشغل بالغرفة الثانية، حركتهما ريح الغيرة وساءلا كتابيا وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، حول التلوث الناتج عن مخلفات زيت الزيتون، فأين الباقي، أو أنهم عن المشكل غافلون أو ربما به غير عالمين؟.

النائبان حديثا العهد بالغرفة، تلمسا من سؤالهما خارطة طريق الإنقاذ ومختلف الإجراءات والتدابير التي تعتزم الوزارة اتخاذها لحماية الإقليم من التلوث الناتج عن مخلفات زيت الزيتون خاصة سائل المرجان، ما يهدد بكارثة بيئية رغم كل المجهودات المبذولة.

نفوق عدد كبير من الأسماك بوادي اسرى، وتعرض وادي ورغة أهم روافد سد الوحدة، إلى كارثة بيئية أيضا بسبب تصريف معاصر الزيتون لمخلفاتها بشكل عشوائي، من بين الأسباب التي حركت النائبين المتحدثين في سؤالهما عن «ضعف المراقبة والصرامة أحيانا».

نسبة كبيرة من معاصر تاونات يملكها منتخبون وبرلمانيون وأقارب لهم وأشخاص لهم نفوذ مالي وسياسي

«احتكار» سياسي؟

نسبة كبيرة من معاصر الزيتون بمختلف دوائر إقليم تاونات، يملكها برلمانيون وعائلاتهم

ومنتخبون وذوو نفوذ مالي وسياسي وعشائري أحيانا، وهذا ما يفسر ربما صمت بعض برلمانييه وعدم نبشهم في جرح يؤلم الناس وقد لا يعنيهم ألمهم وصيحات غضبهم وتمردهم.

4 برلمانيين سابقين وحاليين وعائلاتهم، على الأقل يملكون معاصر زيتون خاصة في المحور بين مزراوة وظهر السوق وما بينهما من جماعات. بعضها من تلك الأربعة التي شملها قرار الإغلاق الصادر عن السلطات بعد ضجة إعلامية أثارها نفوق سمك وادي أسرى.

برلماني في دائرة تاونات تيسة، يملك معصرة بمركز جماعة يرأسها وأخرى بجماعة بني ونجل تافراوت، وصهريج لتفريغ مادة المرج قرب وادي أسرى. بينما زميله البرلماني وعائلته، فيملكون معاصر إحداها بجماعة تاونات التي يرأسها.

بتاونات وخلالفة وتمضيت توجد تلك المعاصر المملوكة لعائلة برلماني ورئيس جماعة، وإحداها شهدت حادث غرق مستخدم في صهريج لتجميع المرج. أما سلفه، مستشار برلماني سابق، فيملك معصرة بمركز تاونات وأخرى بمزراوة وصهريج قرب الوادي.

الأمر نفسه ينطبق على برلماني سابق التجمعي تملك عائلته معصرة على مشارف جماعة بني وليد طيلة عقدين ونصف، كما عضوان بجماعتي زريزر وتاونات وأحدهما بالمجلس الإقليمي، المالكين معصرتين بمركز تاونات وصهريجين.

قرار بالإغلاق

بعد الضجة الإعلامية التي أثارها نفوق أسماك بوادي اسرى وتضرر حقول فلاحية، اتخذت السلطات كما دأبت على ذلك سنويا في إطار جهودها لمحاربة ظاهرة التصريف العشوائي للمرج في مجاري المياه والأنهار والسدود، قرارا بإغلاق 4 معاصر زيتون وسط المدينة.

بعض المعاصر المغلقة بقرار أعقب زيارة لجنة مختلطة وقفت على حقيقة تصريف مرج الزيتون في وادي أسرى، يملكها برلمانيان أحدهما مستشار ورئيس جماعة سابق، وعضو في الجماعة. لكن هل أغلقت تلك المعاصر فعليا أو أن القرار قد يعني أصحابها النافذين؟.

الظاهر أن أبوابها الرئيسية مغلقة بإحكام، لكن هل أوقفت جميعها استقبال كمية الزيتون الوافدة عليها، خاصة أمام تداول أخبار عن استغلال أبواب خلفية لإدخال المادة، ما يحتاج تدخلا رسميا ممن يعنيهم الأمر، لمراقبة الأمر والتثبت مما تلوكه الألسن.

«غير أن ضعف المراقبة والصرامة أحيانا، رغم المجهودات المبذولة، يهدد بكارثة بيئية جراء تصريف مخلفات زيت الزيتون بوادي اسرى» يقول النائبان السطي وعوي في سؤالهما لوزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، في انتظار تدابير حازمة للحد من الظاهرة.

صيحات الغضب

نداءات أطلقها سكان وفعاليات من مناطق متفرقة بتاونات، آخرها نداء استغاثة لكل المسؤولين، من الجيلالي بن إدريس جمعوي بجماعة عين كدح بتيسة، دق فيه ناقوس الخطر لوضعية ماء نهر إيناون الذي «أصبح مجرى للمرجان لونا وطعما ورائحة».

النهر هو المزود الأساسي لمحطة الماء الصالح للشرب عين كدح وأوطا بوعبان، التي تستفيد منها جل ساكنة دائرة تيسة، ويصب مباشرة في حقينة سد إدريس الأول، طالبا من كل المسؤولين التدخل العاجل لحماية الجميع من كارثة بيئية، بما فيها وكالة حوض سبو.

الغريب أن هذه الوكالة باعتبارها صاحبة الملك المائي لكل الأنهار، «ترخص أو تتغاضى عن مسؤوليتها اتجاه الصهاريج المحادية للأنهار التي تتغذى منها الفرشة المي سيما في سدي بوهودة والساهلة اللذين لم يسلما من المرج» يقول الحقوقي مصطفى المجيد.

ويؤكد مصطفى رئيس فرع الهيئة المغربية لحقوق الإنسان بتاونات، أن الوكالة عليها أن تتحمل مسؤوليتها في حماية الملك المائي من التلوث، كما كل المتدخلين لحماية البيئة بمن فيها الشرطة المائية والبيئية، متمنيا التعامل بالصرامة والحزم اللازمين مع الموضوع.

المكتب الإقليمي للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان بتاونات، بدوره طالب الجهات المختصة بتحديد المسؤوليات ومتابعة المتورطين في الجرائم البيئية الخطيرة التي يرتكبها أصحاب معاصر الزيتون، متحدثا عن «وضع خطير للغاية وآثاره ستستمر لسنوات».

لحسن والنيعام

المختلون يجوبون الشوارع..

«الأمر ليس ظاهرة في المغرب، وإنما هي حوادث معزولة، كما يقع في كل بلدان العالم»، هكذا تقريبا رد مصطفى بايتاس، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، والناطق الرسمي باسم الحكومة، وهو يرد على سؤال ارتبط طرحه بقضية المختلين الذين يجوبون الشوارع والأحياء ويشكلون خطرا على الفضاءات العامة ومرتاديها، بالقدر نفسه الذي يحتاجون فيه إلى حماية طبية ورعاية نفسية، كحق من الحقوق الأساسية لهم كمواطنين. والسؤال طرح في سياق جريمة قتل في حق سائحة أجنبية في سوق شعبي بمدينة تزنيت، واعتداء على سائحة بلجيكية في «كورنيش» أكادير.

لقد تم تطويق وتوقيف المختل المتهم بالوقوف وراء الجريمتين في الحين، وتبعا لتعليمات النيابة العامة، بعد استكمال التحريات والأبحاث، تمت إحالته على مستشفى الأمراض العقلية بسلا. لكن موضوع المختلين الذين يجوبون الشوارع والأحياء والدواوير لا يزال مطروحا، وفي كل مرة يزداد طرحه بإلحاح، دون أن تقدم الحكومات المتعاقبة أي أجوبة لاحتواء هذه الظاهرة المقلقة، في ظل الخصاص المهول لمراكز الإيواء ولمستشفيات العلاج النفسي، والنقص الكبير الحاصل في الموارد الطبية والتمريضية المتخصصة. وفي ذلك حماية لهم وعلاجا لفائدتهم وحماية للمواطنين من تداعيات أمراضهم.

بجهة فاس ـ مكناس، سبق لمنطقة عين عيشة أن عاشت، في أبريل الماضي، على وقع مجزرة رهيبة. الضحايا أكثر من خمسة أفراد، ضمنهم مسنة وأطفال صغار، والجاني ليس سوى شخص يعاني من اختلال عقلي، اعترض الضحايا ورشق بعضهم بالحجارة حد الموت، كما وجه لبعضهم الآخر ضربات بآلة حادة. وليست هي الفاجعة الأولى التي يرتكبها مختل عقليا في الإقليم. هناك حالات كثيرة تخلف ندوبا عميقة وأرامل ويتامى ووجع فقدان.

وفي مدينة فاس، المدينة التي تطمح لتحسين جاذبيتها وتجاوز الصورة السلبية التي لصقت بها في السابق، يتجول العشرات من المختلين عقليا في الشوارع، وعدد منهم يجوبون أزقة وحارات فاس العتيقة، والمئات من السياح يتفرجون على هذه الظاهرة التي تسيء إلى سمعة بلد، وليس فقط إلى سمعة مدينة. وهؤلاء دوما يمكنهم في أي لحظة شرود إضافية أن يعتدوا على مواطنين وعلى أجانب. وفي كل اعتداء خسارة كبيرة للوطن، وجراح عميقة لصورة بلد إذا كان الأمر يتعلق باعتداء على سائح.

وكل مدن وأقاليم الجهة تشتكي من هذه الظاهرة. ورغم غياب الأرقام والدراسات الميدانية، فإن المعاينة تكفي لأن يتضح للمرء بأنها من الملفات الحارقة في الجهة. واللافت أن بفاس مستشفى ابن الحسن للأمراض النفسية والعقلية، وفي ابن باجة، المستشفى الإقليمي لتازة، مصلحة متخصصة. وفي كل مكناس جناح متخصص لهؤلاء المرضى. لكن ما ترصده التقارير والبيانات التي تصدر عن فعاليات نقابية ومهنية وحقوقية يؤكد بأن واقعها قاتم، وهي بدورها تعاني من «اختلال»، وتحتاج لوصفات تربطها بالوظائف التي خلقت من أجلها. موارد طبية وتمريضية جد محدودة..فضاءات استقبال تعيسة لا يمكنها أن تساعد في علاج المرضى..تجهيزات غائبة..

في مدينة فاس، المدينة التي تطمح لتحسين جاذبيتها، يتجول العشرات من المختلين عقليا في الشوارع، وعدد منهم يجوبون أزقة وحارات فاس العتيقة، والمئات من السياح يتفرجون على هذه الظاهرة التي تسيء إلى سمعة بلد، وليس فقط إلى سمعة مدينة

وأدوية بين الفينة والأخرى غير موجودة.. ولوائح طويلة في الانتظار بسبب الضعف الكبير للطاقة الاستيعابية. وأمام هذا الوضع، فإن الأطقم تكتفي باستقبال الحالات ومنحها الوصفة وإخلاء سبيلها، إلى حين موعد وصفة أخرى...وفوق طاقتك لا تلام، يردد هؤلاء وهم يتحدثون عن الظروف التي يشتغلون فيها.. أما الملف، فهو بالنسبة للحكومة لا يرقى إلى مستوى الظاهرة، ولذلك، فهو لن يكون ضمن الأولويات، على الأقل في الوقت الراهن.. وبذلك، فإنه لا خيار مع المواطنين سوى التعايش مع المختلين. وما على المختلين سوى أن يعيشوا أوضاع الإهمال الذي فرض عليهم بسبب ظروف ضاغطة أدت بهم إلى ما هم عليه.

التدبير المفوض بجهة فاس مكناس..
«الديار» ترصد اختلالات صفقات بالملايير

- مطيع يطالب البقالي بـ99 مليار.. تفاصيل تصعيد «سيتي باص» في فاس
- تفاصيل صادمة لاختلالات في مكناس.. «ميكومار» في قفص الاتهام و«سيتي باص» «تروج» لـ«التجديد»
- تقليص الأسطول وسط احتجاجات الساكنة.. هدية «البيجيدي» بتازة لـ«فوغال»
- «حرث» مطرح نموذجي في صفرو... مجلس الحسابات يستعرض خروقات «آوزون»
- شركات المناولة في التعليم والصحة بجهة فاس..«عبيد» مكلفون بالحراسة والنظافة

■ إعداد: الديار ■

صفقات بالملايير والنتيجة «صناديق موت» تتجول في شوارع المدن الكبرى لجهة فاس ـ مكناس، وأعمال «بلطجة» لمراقبين تورطوا في اعتداءات بالسلاح الأبيض على زبناء، واحتقان اجتماعي شبه دائم نتيجة تردي خدمات حافلات النقل الحضري. وصفقات أخرى بالملايير والنتيجة حاويات أزبال مهترئة ومدن متسخة ومطارح عشوائية تشكل خطرا على البيئة والساكنة..

وفي قطاع التعليم والصحة «عبيد» يشتغلون في «ضيعات» مؤسسات تعليمية يحرسونها وينظفون مرافقها الصحية ويهيئون الطعام في الداخليات، بـ«تعويضات» هزيلة وبدون حماية اجتماعية..

«الديار» وضعت خدمات الشركات الكبرى التي تتولى التدبير المفوض في قطاعي النظافة والنقل الحضري بعدد من مدن ومناطق الجهة «تحت المجهر»، وأعادت قراءة بعض تقارير المجلس الأعلى للحسابات، واستمعت إلى فعاليات في الجهة، لتخرج بـ«ملف» يحاول النبش في صفقات ضخمة ظلت تنهك ميزانيات الجماعات وترفض أن تتقيد بمضامين دفاتر تحملات تعاني بدورها من عدة اختلالات..

قصة سقوط الوكالة

لم تكن قصة دخول شركة «سيتي باص» لتدبير قطاع النقل الحضري بفاس عادية. فقد رافقتها الكثير من الاحتجاجات من قبل المرتفقين، وأسفر الدخول عن «سقوط» ضحايا، وهم عشرات المستخدمين في الوكالة السابقة التي كانت تتبع للجماعة. وشككت أحزاب سياسية معارضة حينها في ملابسات الصفقة، وطعنت فعاليات حقوقية في ملابسات إسنادها للشركة..

القصة بدأت في سنة 2012، مع العمدة الاستقلالي حينها، حميد شباط والذي دافع باستماتة وبأغلبيته المريحة في تدبير الشأن المحلي، وما كان يتوفر عليه من علاقات «نفوذ» على التدبير المفوض للقطاع، بينما أشهر حزب العدالة والتنمية «الفيتو»، وهو في المعارضة، واقترح إحداث شركة للتنمية المحلية لتدبير هذا المرفق الاجتماعي، لكن دون جدوى.

ودافع شباط حينها عن أهمية التدبير المفوض، دون أن يبالي باقتراحات أخرى، ولا بصوت الشارع المحلي. وأشهر في وجه المنتقدين ورقة إفلاس الوكالة المستقلة للنقل الحضري، الوكالة التي وجدت نفسها لأكثر من مرة عاجزة عن تسديد أجور المستخدمين، ووجدت نفسها أيضا عاجزة عن إصلاح العشرات من الحفلات المهترئة التي تسقط في منتصف الطريق، وتؤدي باستمرار إلى تنامي الاحتجاجات، في أوساط المرتفقين.

وقصة إفلاس الوكالة المستقلة للنقل الحضري بالمدينة لوحدها تستحق أن تحكى، بناء على عدد من التقارير التي أجريت حول وضعيتها. ودخولها إلى مرحلة الإفلاس لم يتم بعيدا عن حزب الاستقلال، في نسخة تحكم شباط في المشهد المحلي، وبعيدا عن نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، الذراع النقابي للحزب والذي كان يتحكم، في صيغته القديمة، في جميع مرافق الوكالة، إلى درجة أنه هو من يوظف المستخدمين، وهو من يوزع المهام والمسؤوليات، وهو من يتحكم في المدراء المتعاقبين في الخفاء، وهو من يسير جمعية الأعمال الاجتماعية، وسط حديث لعدد من المستخدمين حينها بأنه في الوقت الذي كانت فيه الوكالة تهوى نحو الإفلاس، فإن عددا من الأسماء المعروفة في نقابة حزب الاستقلال بقطاع النقل الحضري بالمدينة كانت تستفيد من النفوذ الذي كان لديها.

لم تسعف تدخلات كثيرة لوزارة الداخلية في إنقاذ الوكالة المستقلة للنقل الحضري من الغرق، حيث قدمت لها الكثير من الدعم، الذي اعتبر بمثابة «صيروم» يقدم لمريض منهك لم يسعفه في إنقاذ حياته

ولم تسعف تدخلات كثيرة لوزارة الداخلية في إنقاذ الوكالة المستقلة للنقل الحضري من الغرق، حيث قدمت لها الكثير من الدعم، الذي اعتبر بمثابة «صيروم» يقدم لمريض منهك لم يسعفه في إنقاذ حياته..

شباط و«موضة» التدبير المفوض

«الصيروم» يتم استهلاكه بسرعة، لكن العجز يتنامى..ووسط هذه الدوامة، قرر شباط أن يفوت النقل الحضري للقطاع الخاص. واتخذ هذا القرار في عز «موضة» التدبير المفوض الذي كانت جل المدن الكبرى تهرول وراء اعتماده..بمبرر التخلص من الأعباء الثقيلة لمرافق اجتماعية.. لكن التجربة أثبتت أن «الموضة» لم تكن سليمة، ونتائجها، في الكثير من الأحيان، كانت ضد المبررات التي استخدمت في تسويق التوجه..

لم يبالي عمدة المدينة باحتجاجات الطلبة، ولم يكترث لاحتجاجات مستخدمين رفضوا هذا التوجه، لأنه في كل الأحوال سيخسرون الكثير، بدخول قطاع خاص يراهن صاحبه على الربح، وسيبذل كل ما أوتي من إمكانيات ومن بنود مدونة للشغل للإجهاز على مكتسبات المستخدمين، في جانبها الإجتماعي، وسيتخذ قرار الاستغناء عن خدمات الكثير منهم. وكذلك كان..فقد فقد أكثر من 400 مستخدم في القطاع عمله بسبب احتجاجات بدأت في مقر الوكالة الذي تحول إلى مقر جديد للشركة، ولم تسعفهم الخرجات المستمرة إلى الشارع، في نهاية المطاف، سوى حصد تعويضات صلح أرغموا عليه بسبب ظروفهم الاجتماعية الصعبة بعد قرارات الطرد..وتشتتوا بعد ذلك في أرض الله الواسعة. منهم من عاد بعدما بلغ به الكبر عتيا ليبحث عن فرصة شغل كسائق حافلة في شركات النقل الطرقي،

ومنهم من وجد نفسه في حالة عطالة مزمنة، لأنه اشتغل كمراقب لعقود. ولم يسعفه تقدمه في السن في إيجاد فرصة عمل بديلة في سوق شغل محدود يعاني بدوره من أزمة كبيرة.. وكانت قصة هؤلاء المطرودين «مجزرة» اجتماعية بكل المقاييس، حسب عدد من المتتبعين للشأن العام.

وأصر شباط على أن تمر الصفقة، رغم وابل الانتقادات الموجهة إليها، ورغم الطعون التي قدمت ضدها من قبل فعاليات حقوقية. و«احتل» الوافد الجديد فضاءات الوكالة المستقلة، واستفاد من تجهيزاتها وبنياتها وحتى من أسطولها المتهالك، وأصر على تجاهل الانتقادات، وسط علاقة «سمن وعسل» بينه وبين العمدة الاستقلالي الأسبق، ومعه عدد من المسؤولين المحليين بالمدينة، وعلى رأسهم والي الجهة حينها، محمد غرابي.

ورغم الصورة التي حاول أن يظهر بها علي مطيع، صاحب الشركة، الخدمات الجديدة لحافلات النقل الحضري، وما طرأ عليها من تحسن، كان من أبرز سماته إدخال الحافلات الصغيرة، إلا أن الواقع عنيد. فقد بدأت الانتقادات ذاتها التي كانت تطالة خدمات الوكالة المفلسة، توجه للشركة والتي قررت أن تحدث شركات مناولة لتشغيل المستخدمين وتدبير عدد من الملفات، وذلك للتخلص من الأعباء الاجتماعية وضمان الأرباح.

وسرعان ما طفت ظاهرة عرفت حينها بـ«بلطجة» المراقبين، حيث سجلت العشرات من الاعتداءات على المرتفقين. وكان عدد منها يتم باستخدام أسلحة بيضاء. ووضعت العشرات من الشكايات في هذه النوازل لدى مصالح الأمن. وأسفرت التحقيقات في عدد من الملفات عن متابعة بعض المراقبين في حالة اعتقال. وإلى جانب تردي الخدمات، فقد زادت هذه الصورة المرتبطة بـ«بلطجة» حافلات النقل الحضري في تكريس صورة سلبية على الشركة، رغم الكثير من «المقالات» التي ارتكبت لتحسين السمعة. وتبين بأن عددا من هؤلاء المراقبين هم من أصحاب السوابق القضائية. الشركة التي منحت هذا الملف

مطيع يطالب البقالي بـ99 مليار.. تفاصيل تصعيد «سيتي باص»

كل المؤشرات توحي بأن التدبير المفوض لقطاع النقل الحضري بفاس ليس على ما يرام. ففي الوقت الذي أقدم فيه رئيس المجلس الجماعي على توجيه إنذارين بالاستعانة بمفوض قضائي للشركة للمطالبة بتجديد الأسطول، لم يتأخر رد شركة «سيتي باص» والتي لجأت بدورها إلى الاستعانة بمفوض قضائي لتبليغ كتابين لها. المعطيات التي توصلت بها «الديار»، في هذا الشأن، تشير إلى أن «سيتي باص» بلغت الكتاب الأول للعمدة البقالي بتاريخ 17 نونبر الماضي. والكتاب يتحدث عن تسوية ودية تقدمت بها الشركة للتعويض عن عدم تنفيذ التزامات تعاقدية تقول إنها منصوص عليها في ديباجة الباب السادس من اتفاقية التدبير المفوض، ولها علاقة بإشكالية سيارات الأجرة. فماذا يقول الباب السادس من الديباجة والذي أشهرته الشركة في وجه العمدة ردا منها على إنذاره وتغريمه لها على خلفية عدم تجديد الأسطول المهترئ؟

المصادر تورد بأن هذا الباب يتحدث عن وضع السلطة المفوضة، أي الجماعة، لجميع الإمكانيات التي يخولها لها القانون لأجل تطهير مجال الاستغلال طيلة مدة تدبير المرفق، وذلك بغية الدفع في اتجاه جعل الجولان انسيابيا وسهلا لوسائل النقل الحضري، عبر التدخل لتذليل الصعوبات المتعلقة باضطرابات السير والجولان. كما تنص على معالجة وتسوية عروض النقل المقدمة من طرف سيارات الأجرة الصغيرة.

هل لجأت الشركة إلى اختلالات القطاع، خاصة ما يتعلق منه بـ«فوضى» سيارات الأجرة الصغيرة، لاستباق أي إجراء يمكن أن تتخذه الجماعة في حقها؟ سؤال تجيب عنه المصادر بالقول إن شركة «سيتي باص» ظلت تعاني منذ سنة 2012 من منافسة وصفتها بغير المشروعة لسيارات الأجرة الصغيرة التي تشتغل بكيفية فوضوية وغير قانونية، حيث تسجل الشركة التي توجه إلى خدماتها انتقادات لاذعة، بأن سيارات الأجرة الصغيرة لا تمتثل لأوامر الولاية، وتقوم بنقل أكثر من عدد الركاب المسموح به قانونا، وتستخدم خطوطا مماثلة لتلك المتفق عليها تعاقديا مع استخدام نفس المسارات مع حافلات النقل الحضري. وتتحدث الشركة على أن هذه السيارات تتوقف بشكل فوضوي خارج محطات الأجرة، وفي محطات الحافلات ومحطات التوقف، وتطبق بشكل تعسفي تعريفات ثابتة، دون اللجوء إلى العدادات.

شركة «سيتي باص» أشهرت تقرير مكتب دراسات أنجز في تاريخ 17 يوليوز من سنة 2017، في إطار مهمة أسندت إليه من طرف المجلس الجماعي، الجهة التي دخلت معها في نزاع حاد. وماذا تطلب الشركة من المجلس الجماعي الذي قرر أن يغرمها بغرامة محددة في 10 ملايين سنتيم عن كل يوم تأخير عن تنفيذ التزاماتها التي تخص تجديد الأسطول؟

«سيتي باص» تورد بأن خروقات سيارات الأجرة الصغيرة أثرت على مردوديتها، مما ألحق بها أضرارا مالية تصفها بالبليغة، وفوت عليها فرصة تحقيق الربح منذ تاريخ إبرام الاتفاقية، أي من سنة 2012 إلى اليوم.

المصادر أوردت أن الشركة حددت مبلغ الخسارة الناجم عن كافة الأضرار في مبلغ 70 مليار و471 مليون سنتيم، تضاف إليها الفوائد القانونية تحسب ابتداء من سنة 2012.

الشركة من جانبها صعدت من خطابها تجاه الجماعة، وذهبت إلى أنها متعنتة، حيث تم إشعارها في السابق لعدة مرات بضرورة تنفيذ التزاماتها، «إلا أنها لم تحرك ساكنا». واللافت في الأمر أن الشركة أوردت، بلهجة تصعيد يستفاد منها أن العلاقة بين الطرفين وصلت إلى قمة التوتر، بأنه في حال لم تتم التسوية الحبية داخل أجل 30 يوما من تاريخ التوصل بالإنذار، فإن المفوض سيضطر إلى عرض الخلاف على أنظار السلطة المكلفة بمهام المراقبة الإدارية، في إشارة إلى وزارة الداخلية.

التصعيد من جانب الشركة لم يقف عند هذا الحد. فقد لجأت للمرة الثانية إلى المفوض القضائي، يوم 25 نونبر الماضي، لتبليغ عمدة المدينة كتابا آخرا يتعلق بتسوية ودية لرفض الجماعة مراجعة التعريفات المطبقة على الخطوط. الشركة أشهرت هذه المرة البند 71 من اتفاقية التدبير المفوض. فما تفاصيل هذه الورقة الثانية التي أرادت بها الشركة إرباك حسابات العمدة البقالي وأغلبيته المسيرة تجاه ملف النقل الحضري بالمدينة؟

المصادر تشير إلى أن الجماعة راسلت الشركة في شأن مراجعة التعريفات المطبقة على الخطوط وعبرت عن رفضها لهذه المراجعة. أما من جانب الشركة، فقد اعتبرت بأن هذا القرار «جائر»، ويتناقض مع مقتضيات الاتفاقية التي تعطي الحق للشركة لمراجعة التعريفة المطبقة خلال السنة الخامسة من التدبير المفوض، أي منذ سنة 2016، بزيادة محددة في نصف درهم (0.50 درهما) سنويا. وسجلت بأن هذا الرفض كبدها خسائر كبيرة قدرتها بمبلغ 28 مليار و900 مليون سنتيم، في الفترة ما بين 2016 و2020، وذلك بالإضافة إلى الفوائد القانونية. وذكرت بأن عدم تسديد هذا المبلغ وفوائده ستجعل الشركة تواجه صعوبة كبيرة في تسديد نفقات التسيير، من شأنها عرقلة السير العادي للمرفق العمومي لقطاع النقل الحضري. وزادت الشركة في القول بأن عدم تسوية هذا النزاع بشكل ودي سيجعلها مضطرة إلى عرض الملف مرة أخرى على أنظار وزارة الداخلية، السلطة المكلفة بمهام المراقبة الإدارية، تفعيلا لمقتضيات البند 71 من الاتفاقية ■

لشركة مناولة يشرف عليها أحد المقربين من صاحب الشركة، تورد بأن الغرض هو مواكبة توجه الدولة لإدماج هذه الفئة. لكن فئات واسعة من المواطنين تعتبر بأن هذا الاستخدام المبالغ فيه للقوة واستعمال الأسلحة من قبل أصحاب سوابق يرمي إلى ترهيب المرتفقين.

عجز الأزمي أمام «سيتي باص»؟

وساهم هذا الملف الذي تحول إلى ملف حارق بمدينة فاس في انهيار قلعة شباط بفاس في انتخابات 2015 لفائدة حزب العدالة والتنمية والذي حقق الاكتساح بعدما نجح في استغلال كل الأوراق لتوسيع شعبيته وبناء شرعيته. وقبل ذلك، كان حزب العدالة والتنمية قد وعد في حملته الانتخابية بمراجعة دفتر تحملات الشركة مع الجماعة. كما وعد بتجويد الخدمات، والقطع مع «السيبة» التي يعيشها القطاع. لكن ما بعد الاكتساح الذي حققه «المصباح» لم يأت بأي نتيجة.

انتخب ادريس الأزمي عمدة جديدا للمدينة باسم «البيجيدي» وبأغلبية مريحة. وكان أولى قرار اتخذته شركة «سيتي باص» هو الزيادة في أثمنة التذاكر وبطائق انخراط الطلبة. واللافت أن هذه الزيادة تمت في الأسبوع الأول من انتخاب الأزمي عمدة للمدينة، خلفا لشباط. القرار اتخذ دون أي استشارة مع الجماعة باعتبارها الجهة المفوضة.

أما اللافت أكثر، فإن الأغلبية الجديدة لم تتخذ أي قرار لوقف استمرار هذا النزيف في قطاع اجتماعي حساس. وقد أقر العمدة الأزمي في آخر حصيلته قبل الهزيمة التي مني بها «البيجيدي» في الانتخابات الأخيرة بأنه غير راض على أداء مرفق النقل الحضري.

الملف الذي ساهم في سقوط شباط ساهم أيضا في سقوط الأزمي. فقد توالت أحداث البلطجة في الحافلات، واستمرت الحافلات المجنونة في العمل. وتكرست سوء الخدمات التي تقدمها الشركة. ورغم الانتقادات المتنامية، إلا أن العمدة الأزمي ظل عاجزا عن القيام بأي تغيير أو الإعلان عن اتخاذ أي إجراء.

هل ستتكرر نفس التجربة مع العمدة الجديد عبد السلام البقالي عن التجمع الوطني للأحرار؟

مجلس الحسابات يقدم أبرز الاختلالات ويؤكد: عقود التدبير المفوض تفتقر إلى الدقة

قدم تقرير سبق للمجلس الأعلى للحسابات أن خصصه للتدبير المفوض في سنة 2014، معطيات مهمة تسعف في تكوين صورة على الملف. ورغم مرور ما يقرب من 8 سنوات على خروج هذا التقرير، إلا أن ملاحظاته وتوصياته لا تزال ذات جدوى، بالنظر إلى أنه رغم المياه الكثيرة التي جرت تحت جسر تدبير الشأن العام في المغرب، إلا أن اختلالات التدبير المفوض لم يتغير منها الكثير.

التقرير سجل بأن إعداد العقود الخاصة بالتدبير المفوض تفتقر في أغلب الأحيان إلى الدقة المطلوبة، خاصة في المجال الترابي الذي يجب تغطيته وما سيعرفه من تطور، إضافة إلى وتيرة الخدمات وحجم التجهيزات ومواصفاتها التقنية والجزاءات المترتبة عن إخلال الشركات التي تتولى التدبير المفوض بالتزاماتها. وفي الغالب، يقع الاختيار على المتعهد صاحب العرض الأكثر انخفاضا. ويخلص التقرير إلى أن من شأن هذه العوامل أن تنعكس بشكل سلبي على جودة الخدمات.

ومن العوائق الأخرى، غياب المخطط المديري للعمالة والإقليم لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة، وكذا المخطط الجماعي ذي الصلة والذي يحدد عمليات تسبق جمع النفايات، وعمليات جمعها ونقلها وإيداعها بالمطارح والتخلص منها ومعالجتها وتثمينها.

ويسجل التقرير بأنه في غياب نظام ملائم للمراقبة من طرف السلطة المفوضة، فإن الشركة المفوض إليها قد لا تفي بالتزاماتها بخصوص الاستثمار وإنجاز مراكز التحويل من أجل استقبال النفايات الصادرة عن مجال تغطية الخدمات، قبل نقلها إلى المطرح العمومي الخاضع للمراقبة.

ولا تحترم الشركات إلا نادرا الآجال المتعاقد بشأنها في ما يخص اقتناء المعدات والآليات المنصوص عليها في عقد التدبير المفوض، مما يحول دون إنجاز الخدمات التعاقدية في ظروف جيدة.

وتلجأ الشركات بصفة مفرطة إلى المستخدمين العرضيين، مما لا يسمح ببلوغ الأهداف التعاقدية، بفعل عدم الاستقرار الناتج عن هذه الممارسة وعدم الاستفادة من التجارب المتراكمة.

وبخصوص النفايات، لا تتضمن العقود الشروط اللازمة لتمكين السلطة المفوضة من موقع عصري للمعالجة يجمع بين الفرز وطمر النفايات ومعالجة التسربات السائلة بواسطة تقنيات حديثة تستجيب لأهداف التدبير الجيد للبيئة، يورد المجلس الأعلى للحسابات.

وفي مجال النقل الحضري، سجل التقرير بأنه يجب وضع تصميم للتنقلات الحضرية قبل اللجوء إلى التدبير المفوض، ويتعين أن يضمن هذا التصميم الاستعمال الأمثل لجميع وسائل النقل المتاحة عبر اعتماد مقاربة متعددة الأنماط. ويجب أن يكون متناسقا مع آليات التخطيط الأخرى، وخاصة وثائق التعمير.

ويخلص التقرير بأنه يمكن للتدبير المفوض أن يساهم في الرفع من الفعالية الاقتصادية وتقوية تنافسية المجالات الترابية، وتحسين الأوضاع الاجتماعية للساكنة، شريطة القيام بإصلاحات تهم التخطيط والتقنين والضبط والحكامة والتعاقد والتتبع والمراقبة.

الوضع لحد الآن ينذر بكارثة، رغم أن البقالي اتخذ إجراءات غير معهودة تتمثل في رفض الزيادة الجديدة المباغتة التي أقرتها الشركة في الأسبوع الأول من انتخابه، في تكرار للسيناريو مع العمدة السابق. وليس هذا فحسب، العمدة البقالي وجه للشركة إنذارين لهما علاقة بتجديد الأسطول وسحب الأسطول المتهالك في الشوارع، تحت طائلة غرامة مالية محددة في حوالي 10 ملايين سنتيم عن كل يوم تأخير.

في بداية الشهر الجاري، ستبدأ تفاصيل أخرى مثيرة لمسلسل نزاع بين الشركة والعمدة البقالي. فالشركة لم تقف مكتوفة اليدين وهي تتوصل بالإنذار. لقد سارعت بدورها للمطالبة بتعويضات خيالية من الجماعة اعتبرتها خسائر لحقتها جراء عدم تنفيذ التزامات دفتر التحملات، وحددتها في أكثر من 99 مليار سنتيم.

معركة الحواجز

اضطرت شركة «سيتي باص» إلى إزالة الحواجز الحديدية التي عملت على تثبيتها في بوابات جل حافلاتها في مدينة فاس، بعد تنامي موجات الاحتجاج ضد هذا القرار الذي بررته الشركة بمواجهة ما تسميه بـ«السليت».

الحواجز، في نظر عدد كبير من المتتبعين، كرست التمييز في ولوج الحافلات باعتبارها مرفقا عموميا، خاصة أمام ذوي الاحتياجات الخاصة، والمسنين، وأدت إلى مزيد من «تلطيخ» سمعة شركة تواجه الكثير من المتاعب بسبب تراكم الانتقادات.

وتفجر هذا الملف في عهد العمدة الأزمي عن حزب العدالة والتنمية، والذي وقف عاجزا أمام هذه القرار، في وقت أسست فيه جبهة تكونت من أكثر من 12 تنظيما حزبيا ونقابيا وجمعويا للمطالبة بإلغائه.

وأدخل الملف إلى القضاء، حيث صدر حكم ابتدائي قضى بإزالة الحواجز، قبل أن يصدر حكم استئنافي يلغي هذا الحكم الابتدائي، وذلك على خلفية دعاوى قضائية رفعها أشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة ضد الشركة. لكن الشركة، اضطرت، رغم ادعائها لربح المعركة في القضاء، إلى

البقالي وجه للشركة إنذارين لهما علاقة بتجديد الأسطول وسحب الأسطول المتهالك في الشوارع، تحت طائلة غرامة مالية محددة في حوالي 10 ملايين سنتيم عن كل يوم تأخير

إزالة الحواجز تجنبا لمزيد من الاحتقان الذي ظلت تسببه في المدينة. الساكنة ربحت رهان إزالة الحواجز، لكن ضعف الخدمات وتردي الأسطول سيستمر إلى أجل لاحق..

«سيتي باص».. «كي فاس كي مكناس»!

قصة النقل الحضري في مكناس بدأت في سنة 1968، مع إحداث الوكالة المستقلة للنقل الحضري والتي انهت بدورها بما يشبه السكتة القلبية بسبب سوء التدبير، قبل أن يتم اتخاذ قرار التدبير المفوض، وكانت الصفقة لصالح شركة «سيتي باص» المثيرة للجدل في عدد من المدن، وخاصة منها في مدينة فاس المجاورة.

إفلاس الوكالة المستقلة للنقل الحضري بالعاصمة الاسماعيلية وصلت ذروته في سنة 2004. والكثير من المتتبعين للشأن المحلي لا يزالون يعتبرون بأنه إفلاس مفتعل، بغرض المرور إلى التدبير المفوض. ودخلت المدينة في أزمة كبيرة للنقل الحضري لما يقرب من سنة من «الفراغ» استدعى تدخلا ملكيا أعطيت فيه تعليمات لتجاوز هذه الأزمة.

ولم يكن هذا الإفلاس دون ضحايا. فقد فقد ما يقرب من 470 مستخدما مناصب شغلهم، وواجهوا التشرد، وفرض عليهم أيضا البحث عن منافذ أخرى في أرض الله الواسعة. أما الحافلات المتهالكة والتجهيزات البالية التي تركتها الوكالة المستقلة للنقل الحضري، فهي لا تزال مركونة في مرآب مهجور بشارع السعديين بحسب البساتين، تقول المصادر لـ«الديار»، وهي تعيد رواية أهم المحطات التي مر منها القطاع، قبل أن يصل إلى أزمته الحالية، حيث لا يتردد مواطنون في وصف عدد من حافلات الشركة بـ«صناديق الموت»، في إشارة إلى وضعيتها المتهالكة.

المصادر ذاتها تشير إلى أنه تم إدخال أول شركة قطاع خاص في سنة 1998. وكان الغرض هو أن تخفف العبء على الوكالة المستقلة للنقل الحضري، وأن تتولى تدبير النقل بين المدينة وبين أطرافها القروية، على أن تخصص الوكالة مجهودها لتلبية طلبات ساكنة المجال الحضري. وظلت خدماتها ضعيفة وعدد أسطولها محدودا، إلى أن غادرت الساحة بعد انتهاء مدة العقد معها. وفي سنة 2005، فازت شركة «سيتي باص» بصفقة التدبير المفوض.

الشركة، في بداية السنة الماضية، احتفلت بإدخال حوالي 13 حافلة جديدة من بين مجموعة 90 حافلة مرتقبة في الفترة ما بين 2020 و2027، طبقا لالتزاماتها في إطار عقدة التدبير المفوض.

وذكرت الشركة بأن عدد الحافلات الجديدة التي أدخلتها إلى المدينة وصل إلى 54 حافلة. وذهبت إلى أنها أنجزت حتى الآن استثمارات بقيمة 36.8 مليون درهم من بين 81 مليون درهم من الاستثمارات التي تعهدت بها خلال الفترة ما بين 2020 و2027 في إطار اتفاقية التدبير المفوض. وأكدت على أنها ستواصل تجديد 36 حافلة المتبقية خلال سنة 2021. لكن لم يصدر أي بلاغ يؤكد أن الشركة نفذت هذا الإلتزام إلى حد الآن. «البيجيدي» الذي كان يترأس المجلس الجماعي للمدينة في الولاية السابقة،في

شخص عبد الله بووانو، صفق كثيرا لهذا التجديد الذي طرأ على الحافلات، في الوقت الذي كانت فيه الساكنة تشتكي من تدهور الأسطول في جل الخطوط، واعتبره من «إنجازاته»، لكن تنامي الانتقادات وضعف الحصيلة لم يسعفه في العودة مجددا لترأس المجلس في الانتخابات الأخيرة.

تازة.. هدية «البيجيدي» لـ«فوغال»

حرمت شركة «فوغال» بتازة شابا كان ينتقد الحافلات التابعة لها وخدماتها السيئة من بطاقة الانخراط لما يقرب من شهرين. لكن التضامن الفايسبوكي مع «أ.أيوب» فرض على إدارة هذه الشركة منحه بطاقته التي يرتقب أن يبدأ في استخدامها مع دخول شهر فبراير الجاري، مقابل 150 درهم.

فعاليات محلية تساءلت: هل لهذه الدرجة وصل «الضغط» على المنتقدين من قبل الشركة التي تتولى تدبير قطاع النقل الحضري بالمدينة؟ وبهذه الوسائل التي تصل إلى الحرمان من الحق في ركوب الحافلات؟ هل أصبحت هذه الحافلات ملكا خاصا يوضع فقط رهن إشارة الذين لا ينتقدون ويحرم منه الغاضبون من أدائها؟

الأمر لا يقتصر فقط على رواد التواصل الاجتماعي. فقد تتبع الرأي العام اعتصام عاملين مطرودين أمام مقر الشركة. محمد الأطرش، أحد هؤلاء العمال، سبق له أن تحدث لـ«الديار» على أن الأمور في السنوات الأولى لدخول الشركة إلى المدينة بشكل عادي. لكن في سنة 2017 تغير الوضع. فماذا حدث؟ الشركة أقدمت على تغيير اسمها، وأدخلت حافلات جديدة استغنت فيها عن القابض. أما النتيجة فهي حرمان 68 مستخدما من العمل الذي اعتداوا عليه، وأولكت إليهم مهام أخرى لم تكن في الحسبان، من قبيل تنظيف الحمامات وغسل الحافلات وتغيير العجلات وحك الصباغة البالية وتنظيف المرآب.

واللافت أن المستخدمين كان يتم استغلالهم حتى في أمور شخصية من قبيل حلق وتوظيب لحية مسؤول أو جلب أكله من الخارج. وفي النهاية، طلبت منهم الإدارة أن يغادروا. حدث هذا في نونبر 2020. وتدخلت فعاليات نقابية إلى جانب السلطات المحلية، لكن دون جدوى. واستمر الاعتصام لعدة أسابيع. وأمام تنامي التضامن مع العاملين، تم إرجاعهما. ما مصير عشرات العمال الآخرين؟ الإدارة تلوح بارتكاب المطرودين لأخطاء تصفها بالجسيمة، وتغرقهم بإنذارات وتوقيفات، قبل أن تصدر قرارات طرد في حقهم، وهو ما يسمى في أدبياتها بـ«الفصل التأديبي». واللافت في المسألة أن مدير الشركة هو له مسؤوليات نقابية. لكنه دائما يشير إلى أن إدارته للشركة لا علاقة لها بمسؤولياته النقابية وبأنه يتعاطف مع المستخدمين ومع الذين أصدرت الإدارة في حقهم قرارات التأديب والتوقيف والفصل.

الخلاصة بالنسبة لفعاليات محلية أن تدبير النقل الحضري بتازة لا يقل سوء عن نظيره في فاس ومكناس. والمصادر تتحدث عن تدهور في عدد من الحافلات وعن أوضاع اجتماعية صعبة لعدد من المستخدمين. ففي سنة 2019، شهدت المدينة احتجاجات شبه يومية شارك فيها الطلبة والتلاميذ وفئات واسعة من المواطنين.

وتحدث الغاضبون عن الازدحام ونقص الأسطول وارتفاع أثمنة بطائق الانخراط في مدينة تضرر اقتصادها كثيرا في السنوات الأخيرة. ودعا المحتجون المجلس الجماعي للضغط على الشركة التي تتولى التدبير المفوض للقطاع لاحترام بنود دفتر التحملات، من خلال تحسين الخدمات والرفع من الأسطول والرفع من عدد الخطوط. لكن دون جدوى. بل إن ما قرره المجلس الجماعي الذي ترأسه حزب العدالة والتنمية لم يكن متوقعا.

وعوض الزيادة في الأسطول وتجويد الخدمات، استجابة لمطالب الساكنة، قرر المجلس في دورة يوليوز العادية لسنة 2020، أن يصوت بأغلبية أعضائه، على مراجعة دفتر التحملات انتصارا للشركة، وتكريسا لتراجع مقنن للأسطول. القرار سمح للشركة بأن تخفض أسطولها، بما فيه أسطول الاحتياط. ومنحوا للشركة أجل 10 سنوات للتجديد. وملابسات هذا التصويت واعتماد القرار لا تزال لحد الآن غير واضحة بالنسبة للرأي العام المحلي.

ليس هذا فحسب، فقد وافق المجلس على تخفيض مصاريف الدراسة والمراقبة. الشركة بررت طلبها الملح بالمراجعة بوضعيتها المالية الصعبة، وأصرت على أن خدماتها في المدينة ستتوقف إذا لم تتم هذه المراجعة.

وبحسب المعطيات، فإن من الذين دافعوا على هذا القرار لفائدة شركة «فوغال» الرئيس الحالي للمجلس الجماعي، وهو ما يعني بالنسبة للمصادر بأن إمكانية

تدبير النقل الحضري بتازة لا يقل سوء عن نظيره في فاس ومكناس. والمصادر تتحدث عن تدهور في عدد من الحافلات وعن أوضاع اجتماعية صعبة لعدد من المستخدمين

مراجعة ما تمت مراجعته في الولاية السابقة لتحسين الخدمات وتعزيز الأسطول، هو أمر مستبعد، وما على الساكنة إلا أن «تستأنس» بتردي الخدمات ونقص الأسطول وعدم تغطية جميع محاور المدينة، إلى أجل لاحق.

بدون ملابس عمل ومرآب بدون مراحيض وأجور هزيلة متأخرة واقتطاعات تأمين دون أدائها.

«أوزون»..شاحنات مهترئة وحاويات متهالكة

التدبير المفوض بالجهة لم يقتصر على قطاع النقل، بل تعداه إلى النظافة، عبر تسليم هذا القطاع إلى مستثمرين خواص مقابل الملايير، ووفق دفاتر تحملات لا يتم احترامها، حسب تقارير مجلس الحسابات.

شركة «أوزون» التي انطلقت من مدينة فاس صغيرة تمكنت في ظرف وجيز من أن تحقق حضورا كبيرا في القطاع في عدد من المدن الكبرى، وحتى في الجماعات القروية، حيث كادت أن تقف لوحدها «محتكرة» للتدبير المفوض.

وفي جهة فاس . مكناس تمكنت من «التمدد» إلى الضواحي، حيث أصبحت تتولى التدبير المفوض في أولاد الطيب وفي «عين الشقف» بإقليم مولاي يعقوب. كما تمكنت من أن تتولى التدبير المفوض في مدينة صفرو و«عين تاوجطات» بإقليم الحاجب. ورغم الانتقادات التي توجه إليها بخصوص التقاعس في تنفيذ التزاماتها التي تخص تنقية الشوارع، خاصة في مدينة فاس، ومعها الاعتناء بالموارد البشرية، فإن «مقاربتها» لـ«تطويق» أي «إزعاج» محتمل لا تزال ناجعة.

فعلى المستوى النقابي، تراهن الشركة على «التعددية» النقابية لخلق «التوازن» في مشهدها. كما راهنت على توقيع اتفاقيات «هدنة» ذات طبيعة اجتماعية مع نقابات وازنة، ومنها بالأساس نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، ونقابة المنظمة الديمقراطية للشغل بفاس. وبموجب هذه الاتفاقيات، أوردت بأنها رسمت المستخدمين المؤقتين، وقررت أن تمنح تذاكر الحج لبعض المستخدمين.

«حرث» مطرح نموذجي في صفرو... مجلس الحسابات يستعرض خروقات «آوزون»

في عهد الرئيس السابق للمجلس الجماعي لمدينة صفرو أثار حرث أرض مخصصة لإحداث مطرح بلدي نموذجي الكثير من الجدل، وكان من الملفات التي وقفت عندها لجنة تفتيش مركزية تابعة للمفتشية العامة لوزارة الداخلية. قرار حرث هذه الأرض أعاد إلى الواجهة قضية المطرح البلدي العشوائي الذي لا تزال المدينة تعاني من تبعاته بالقرب من حي بودرهم. كما وضع رئيس المجلس الجماعي في الولاية السابقة في قفص الاتهام، لأن قرار الحرث اتخذه، بحسب المنتقدين، بطريقة انفرادية. وقال في ردوده إن محصول الحرث قد استخدم في علف البهائم في المحجز البلدي.

وقبل هذا الجدل، فقد سبق لتقرير أصدره المجلس الجهوي للحسابات حول التدبير المفوض للنفايات في سنة 2019، أن تطرق بكثير من المعطيات الدقيقة لهذا الملف، وما ارتبط أيضا بعدد من الاختلالات المسجلة في صفقة التدبير المفوض وتتبع تنفيذها.

فخلال سنة 2015، انتقلت جماعة صفرو من التدبير المباشر لمرفق جمع النفايات المنزلية إلى التدبير المفوض. وتناول افتحاص قضاة مجلس الحسابات ما يناهز ثلاث سنوات من دخول هذه الصفقة حيز التنفيذ، وتحدث عن نقائص كثيرة تتعلق أساسا بغياب التأطير الجيد لمرحلة التخطيط والتعبير عن الحاجيات، وغياب التوظيف الأمثل للإمكانيات البشرية التي تتوفر عليها الجماعة من أجل مراقبة وتتبع تنفيذ عقد التدبير المفوض.

وقال التقرير إنه لم يتم إلى حدود دجنبر من سنة 2018، إخراج مشروع المطرح المراقب إلى حيز الوجود. كما لم يتم إغلاق المطرحين القائمين، طبقا لأهداف المخطط الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة لها. وإلى حدود الآن، لم يخرج هذا المطرح النموذجي إلى حيز الوجود، بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على صدور هذا التقرير.

ومن اللافت أن صفقة تدبير النفايات قد عرفت منذ البداية تسجيل مجموعة من الاختلالات. فالجماعة لم تعتمد على أي دراسة مسبقة قبل الدعوة للمنافسة، وذلك لتحديد شروط سير التدبير المفوض في دفتر التحملات. وجاء هذا الدفتر مفتقرا للدقة في تحديد واجبات والتزامات كل طرف. ولم يتم إرساء نظام فعال للمراقبة يمكن الجماعة من لعب دور الإشراف والتتبع المنوط بها.

وعاد التقرير إلى الوراء، حيث أشار إلى أن المجلس صادق في سنة 2012 على نسخة اتفاقية التدبير المفوض تتضمن تفويت العتاد المخصص لمرفق النظافة بغلاف مالي ضخم محدد في 1185000 درهم، إلا أنه في النسخة النهائية المعتمدة تخلت الجماعة عن هذا الاختيار، دون أن تقدم أي تبرير عن هذا التراجع، خاصة وأن تفويت العتاد الذي تتوفر عليه كان من الممكن أن ينقص من التكلفة التي تتحملها الجماعة بخصمها من المصاريف التي ستؤديها للشركة.

ومن المعطيات المثيرة التي تطرق لها قضاة المجلس الجهوي للحسابات، غياب معايير واضحة ومسبقة للانتقاء الموضوعي لأفضل العروض، وعدم التنصيص على التزامات الشركة المفوض إليها في مجال الوسائل الواجب استغلالها في الوثائق التعاقدية. وحتى في مجال اليد العاملة، لم يتم تحديد الالتزامات بدقة. ولم يتضمن العقد مقتضيات ذات بعد اجتماعي ولا تلك المتعلقة بالحماية الصحية لليد العاملة. ولاحظ التقرير بأن الشركة لجأت إلى عقود خدماتية مع مقاولات التشغيل المؤقت دون إخبار الجهة المفوضة، وتبين بأن الأجر المدفوع لا يحترم السقف الأدنى للأجور. كما تبين بأن هناك غموض في تدبير معطيات الأجور المدفوعة للأجراء. ولم يتم تحديد الطرق والأزقة والأرصفة والمجاري المعنية بالنظافة، وهو ما فتح المجال لفوترة خدمات إضافية تقوم بها الشركة. وأظهرت المعطيات بأن هناك ضعف للمراقبة المطبقة وغياب جدول زمني لها، والجماعة لم تكن تطالب الشركة بمجموعة من الوثائق والتقارير الدورية.

وأوصى المجلس الجهوي للحسابات باتخاذ الإجراءات اللازمة لإخراج مشروع المطرح العمومي المراقب لحيز الوجود، وإغلاق المطرحين القائمين، من أجل ضمان تدبير مندمج للنفايات يتماشى وأهداف المخطط الوطني للنفايات المنزلية والمماثلة لها. كما أوصى بوضع المخطط الجماعي الخاص بتدبير النفايات المنزلية والمماثلة لها، والقيام بدراسة مسبقة ودقيقة قبل الدعوة للمنافسة، والعمل على تطوير دفتر التحملات والعقد النموذجيين وملاءمتهما مع حاجيات الجماعة..

فهل يستطيع المجلس الجماعي الجديد آن يفرض على «آوزون» تطبيق توصيات قضاة العدوي؟ لنتابع ■

وإلى جانب اتفاقيات الشراكة مع النقابات ووسائل الإعلام، فإنها لجأت إلى الاستعانة بإشعاع عدد من الوجوه الفنية لإبراز عمقها الاجتماعي في عدد من المناسبات، كما هو الشأن بالنسبة لاختيار ملكة الجمال في أوساط عاملات النظافة، بعدما حرصت على أن تدمج العنصر النسائي في منظومتها. وحرصت أيضا على أن تدمج مجموعة من السجناء السابقين، في سياق مواكبة الخطاب الرسمي لإعادة الإدماج في الحياة العامة.

ويعود بروز «أوزون» في مدينة فاس إلى عهد العمدة الاستقلالي الأسبق، حميد شباط. فبعد دخول شركة «جي إم إف» التي كان المدير العام لـ«أوزون» أحد أطرها، ولدت الشركة الجديدة وفي فمها ملعقة من ذهب، حيث تمكنت بسهولة من الحصول على صفقة التدبير المفوض. وكانت الانطلاقة، وسط ارتفاع موجة الانتقادات بخصوص حضورها في تنقية الشوارع وفي تجديد الحاويات، وفي تنفيذ الالتزامات في ما يخص مطرح النفايات، في ظل عدم اكتراث للعمدة الأسبق بالانتقادات. وتسبب أيضا هذا الملف الحارق في انتكاسة حزب الاستقلال في المدينة. فعلى المستوى الاجتماعي، كانت نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب هي التي كانت تمسك بزمام الأمور، وكان من الصعب أن يحتج المستخدمون على أوضاعهم في ظل النسخة السابقة لهذه النقابة التي كان شباط يتحكم في كل تفاصيلها. بينما كان الغضب من الأداء يتنامى، وبقي حزب العدالة والتنمية يستفيد من نقط هذا الغضب، إلى أن حل موسم الحرث الانتخابي، فتمكن من دك قلاع شباط.

بعد دخول شركة «جي إم إف» التي كان المدير العام لـ«أوزون» أحد أطرها، ولدت الشركة الجديدة وفي فمها ملعقة من ذهب، حيث تمكنت بسهولة من الحصول على صفقة التدبير المفوض

وكان من اللافت أن شركة «أوزون» تمكنت في ظرف وجيز من أن تغير جلدها في ظرف قياسي، ونجحت في تحقيق التحول ومواكبة تطلعات «البيجيدي» في تدبير الشأن العام المحلي، تجنبا لأي مواجهة محتملة مع المجلس الجماعي الذي يسيره «المصباح» بأغلبية ساحقة، وهو نفسه الحزب الذي كان يتولى تدبير الشأن العام الحكومي، ويتولى تدبير عدد من الجماعات التي تتولى الشركة ملف تدبير النظافة فيها. وجددت الحاويات، وأدخلت شاحنات جديدة، وضاعفت من حضور العمال في الميدان، وكثفت من حملاتها في المناسبات والأعياد الدينية، خاصة في كل عيد أضحى.

وخلافا للانتقادات التي كانت توجه إلى شركة النقل الحضري، فإن «أوزون» نجحت في أن تتجاوز مرحلة «البيجيدي» بنجاح، باستثناء حالة «عين تاوجطات» بإقليم الحاجب والتي أدى فيها نزاع بينها وبين الرئيس الأسبق، حوسى عزيزي، المنتمي إلى «المصباح»، إلى اعتقال هذا الأخير وإدانته بالسجن وإعفائه من مهامه. الشركة اتهمته بابتزازها وأدين بثلاث سنوات سجنا نافذة.

والقصة تستحق أن تعاد مختصرة، خاصة وأن حزب العدالة والتنمية قد اتهم من قبل المقربين لعزيزي على أنه تخلى عنه، في هذا النزاع الطاحن.

فقد اتهم من قبل الشركة بالنصب الاحتيال وتسلم فائدة واستغلال نفوذ. واللافت أن أعضاء «البيجيدي» في البلدة قد شاركوا بعد اعتقال العزيزي في عملية انتخاب الرئيس الاستقلالي الجديد الذي عوض الرئيس السابق.

لكن فعاليات محلية في مدينة فاس بدأت، في الآونة الأخيرة، تدق ناقوس الخطر بخصوص التراجع المسجل في هذا القطاع من جديد. هل عادت الشركة إلى سابق عهدها مع العمدة التجمعي عبد السلام البقالي؟ كل التوقعات ممكنة.

«ميكومار» في قفص الاتهام

عندما نفذ صبرهم، وفشلت كل «المساعي الحميدة» لإرغام شركة «ميكورام» التي تتولى جانب من التدبير المفوض لقطاع النظافة بمكناس، قرر «مهندسو» النظافة خوض إضراب عن العمل، كاد أن يحول شوارع مكناس إلى مطرح نفايات مفتوح. الإضراب استمر ليومي 27 و28 دجنبر الماضي. وكانت له تداعيات كثيرة. فقد أرغم الشركة على الجلوس إلى طاولة الحوار مع المضربين والإستجابة إلى مطالبهم البسيطة، بحضور السلطات الإقليمية، عوض المجلس الجماعي الذي فشل في إيجاد حلول ناجعة للملف قبل وقوع الإضراب. لكن الإضراب فجر نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، الذراع النقابي لحزب الاستقلال والتي يقودها محليا البرلماني المعروف عبد السلام اللبار. وقرر قطاع النظافة في هذه النقابة أن يقدم استقالته وأن يلتحق بنقابة أخرى. كيف حدث ذلك؟ وما هي خلفياته؟

النقابي عبد السلام اللبار، وعوض أن يدافع عن الأوضاع الاجتماعية الصعبة لهؤلاء العمال، قرر أن يوجه رسالة غريبة إلى عامل عمالة مكناس يتبرأ فيها من هذه الاحتجاجات، ويقول عنها اتهامات ثقيلة، حيث أورد بأن التنسيق النقابي الذي دعا إلى هذا الإضراب عن العمل لم يخبر نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب

ولم يستشرها في الأمر، وهو ما يتنافى بحسب تعبيره مع القانون التنظيمي للنقابة ويضرب في العمق ما أسماه بالعمل النقابي الهادف إلى الحوار الجاد والشراكة الفعلية قبل كل احتجاج.

اللبار استنكر الإضراب واعتبره سلوكا غير مقبول وأشار إلى أن الإضراب لا يخدم مصلحة العمال في شيء بقدر ما يخدم مصلحة حزب قال عنه إنه جاثم على مصلحة النظافة بهذه المدينة لعدة سنوات. وزاد في القول إن هذه المصلحة تسير من طرف عائلة واحدة موزعة بين أفراد وأصهار وتتحكم في العمال تحت غطاء العمل النقابي لاستغلالهم كخزان انتخابي ليس إلا.

العمال قالوا وهم يخوضون هذا الإضراب بأنهم يزاولون عملهم في ظروف قاسية، وذهبوا إلى أنهم لا يتوفرون حتى على لباس وظيفي وقفازات..فكيف لشركة تحاضر في الخدمات الجليلة التي تقدمها للساكنة أن تتجاهل هذه الظروف الصعبة، عكس ما ينص عليه دفتر التحملات؟ وكيف للجماعة أن تتغافل عن تتبع مثل هذه الاختلالات. في الطرف الآخر، لا وجود لتوضيحات حول هذا الملف.

العمال يقولون أيضا إن المرآب الخاص بهم لا يتوفر على أدنى شروط الكرامة، وأدناها مراحيض يقضون فيها حاجتهم..أما أعضاء نقابة حزب الاستقلال في قطاع النظافة، فقد اعتبروا بأن مضمون مراسلة اللبار لعامل عمالة الإقليم يعتبر مباركة للفساد الإداري وانحيزا للباطرونا لهضم حقوق الطبقة العاملة. وعن الاستغلال الانتخابي، فقد ذهبوا إلى أن منتخبين عن حزب «الميزان» حاولوا استخدامهم كخزان انتخابي، وأكدوا على أن انخراطهم في الإضراب يرمي إلى الدفاع عن حقوقهم المهضومة والتي دفعتهم في أوقات سابقة للخروج إلى الشارع للاحتجاج. ومن هذه الحقوق، تحدث هؤلاء العمال عن عدم صرف الأجور في الآجال المحددة، وعدم دفع الأقساط الشهرية المستحقة لصندوق التأمين الإجباري عن المرض، بالرغم من اقتطاع هذه المبالغ من الأجرة الشهرية للعمال. وكل هذا يحدث في غياب أي تدخل للجهات المسؤولة ■

شركات المناولة في التعليم والصحة بجهة فاس..«عبيد» مكلفون بالحراسة والنظافة

هل سيراجع وزير شكيب بنموسى، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، ملف شركات المناولة في القطاع بما يلزمها من احترام دفاتر التحملات وتجاوز الاحتجاجات المثيرة التي يقوم بها حراس الأمن الخاص وعاملات النظافة والعاملات في الداخليات؟ الملف أعادت طرحه فاطمة التامني، المستشارة البرلمانية عن حزب تحالف فيدرالية اليسار، في سؤال كتابي، على الوزير بنموسى.

فقد انتشرت شركات المناولة في قطاع الصحة والتعليم بشكل كبير في السنين، وأصبحت هذه المقاربة هي المعتمدة في المغرب بشكل عام. وفي التعليم، طغت هذه المقاربة بعد التوقف عن توظيف الأعوان سابقا والذين كانت تسند إليهم مهمة الحراسة والنظافة ومهام أخرى بالمؤسسات التعليمية. لكن هذا الوضع ترتبت عنه نتائج كارثية.

المستشارة البرلمانية فاطمة التامني أشارت إلى أن هذه الشركات لا تقدم خدمات ذات جودة. والأخطر هو أن الاتفاقيات لا تنص على حقوق العمال. والشركات لا تحترم بنود دفاتر التحملات المتعلقة بالصفقات. والمثير أن السلطات المخول لها مراقبة مدى التزام هذه الشركات للقانون لا تتدخل، وهو ما يحتم، تقول التامني، مراجعة هيكلة هذا القطاع، حماية للأجراء من جشع مثل هذه المقاولات. وتقترح التامني إخراج مرسوم جديد إلى حيز الوجود يضبط الصفقات العمومية ويحدد مسؤوليات الإخلال ببنود دفاتر التحملات، بما ينصف المتضررين من الأجراء، وبما يفرض احترام كل الحقوق المهنية للعمال، من حيث الحد الأدنى للأجر وعدد ساعات العمل والعطل الأسبوعية والسنوية، وتحديد المهام، والإعلان الشهري والكامل لدى صندوق الضمان الاجتماعي والتأمين ضد أخطار وحوادث الشغل.

قطاع التعليم تحول بسبب هذا الملف في جهة فاس . مكناس إلى فضاء للاحتجاج، خاصة في إقليم بولمان وإقليم تاونات، وكذا في مدينة تازة. وهذا الأخير شهد، في أكثر من سنة دراسية، عددا من النوادر. فقد تخلى صاحب إحدة هذه الشركات عن العمال وتركهم يواجهون المصير المجهول، وانصرف إلى حال سبيله. ورغم الاتصالات المتكررة به من قبل السلطات الإقليمية إلا أن جميع المحاولات باءت بالفشل. ولم يحضر لـ«التفاوض» إلا بعد أن هدد باللجوء إلى القضاء لتطبيق القانون. وللإفلات من قبضة مدونة الشغل ومن دافتر التحملات يعمل عدد من أصحاب هذه الشركات إلى القول بأن هؤلاء المستخدمون يعملون فقط ساعات محدودة في اليوم. ويتم التعويض لهم تبعا لساعات العمل، وهو ما يجعل أجورهم هزيلة لا تصل إلى الحد الأدنى للأجور. ولا تصرح مجموعة من هذه الشركات بمستخدميها في صندوق الضمان الاجتماعي. اللافت أن كل هذه الخروقات تتم تحت أعين المسؤولين الذين يشرفون على تمرير وتتبع هذه الصفقات التي يحصل بموجبها أصحاب شركات المناولة على مبالغ ضخمة.

آخر الاحتجاجات التي شهدتها الجهة بسبب هذه الأوضاع سجلت بإقليم بولمان، وتعود إلى بداية شهر يناير الجاري. فقد خرجت عاملات النظافة في مؤسسات التعليم العمومي ومعهن أعوان الحراسة في قطاعي الصحة والتعليم إلى الشارع للاحتجاج على الوضع، وتحدثت نقابة الكنوفدرالية الديمقراطية للشغل عن «تجويع» لهذه الفئة و«تلاعب بالأجور». وأكدت على أن الشركة المكلفة بمناولة النظافة في المؤسسات التعليمية بالإقليم لا تصرح بالعاملات في صندوق الضمان الاجتماعي. ويشتغلن أيضا بدون تأمين، وبدون عطل، وبدون تعويض عنها. السلطات الإقليمية تدخلت بشكل استعجالي لتطويق المشكل الاجتماعي، لكن المشكل لا تتم معالجته في العمق، وهو في كل مرة يعود إلى الواجهة، لأن شركات المناولة سرعان ما تعود إلى ممارساتها القديمة، ضدا على احترام القانون واحترام كرامة مشغليها في حدودها الدنيا، كما تفعل حليمة التي تعود، في كل مرة، إلى عاداتها القديمة، كما يقول المثل. ■

ادريس أبلهاض*:

هناك شركات تستغل حاجة الناس للقمة العيش و«كيديرو فيهم ما بغاو»

يثير التدبير المفوض لقطاع النظافة والنقل الحضري الكثير من النقاش. لكن ما يلاحظ أن النقابات تعتبر من أكثر الأطراف المنتقدة لهذا التوجه. ما هي ملابسات هذا الرفض؟

●● نظن أنه في قطاع النظافة كانت لدينا تجربة كبيرة، كمكتب إقليمي للاتحاد العام للشغالين بفاس، وحاولنا في إطار الحفاظ على السلم الاجتماعي وترسيخه داخل المؤسسة والمدينة، وأقول المدينة وأعي ما أقول، لأنه لا قدر الله إن توقف هذين القطاعين في المدينة تتوقف حركة المدينة ككل، وتشل الحركة فيها وتخلق ثقلا كبيرا.

نحن نحاول الأخذ بعين الاعتبار حساسية القطاعين، حساسيتهما في عملهما مع المواطنين وعلاقتهما معهم، وأظن أنه لا قدر الله لو توقف قطاع النظافة فالمدينة ستعيش (الله ستر) كبوة قبيحة، لأنه أولا النظافة من الإيمان، وستنتشر الأزبال والقاذورات ومجموعة من الأمور التي قد تخلق أمراضا، ناهيك عن جمالية المدينة وسمعتها المرتبطتين بالنظافة، لذا نحاول الأخذ بعين الاعتبار هذه المعايير ونأخذ بعين الاعتبار هذه المعطيات.. ونحاول خلق توازن – كما قلت – داخل المؤسسة (الشركة)، وبالموازاة مع ذلك نحاول الظفر بمجموعة من المكتسبات وتحقيق مطالب العمال، الذين نعلم تمام العلم ما يعيشونه من مشاكل ونعي جيدا "بلي عليهم الدرك".. نعلم أن قطاع النظافة يتغير من فترة إلى أخرى ومن ظرفية إلى أخرى، سواء بزيارات المسؤولين أو في أوقات الذروة كعيد الأضحى، وهذه مسائل تزيد الضغط بشكل كبير على العامل.

والعامل كذلك يطالب بأخذ أقل ما يمكن من حقوقه، في الوقت الذي تؤكد فيه الشركة ارتباطها بدفتر التحملات وبالتالي كي تزيد في الأجور أو تقدم شيئا معينا من الجانب الاجتماعي فذلك يتطلب ملحقا. لكننا داخل الاتحاد العام، نشكر حتى الشركة لأنها تجاوبت معنا في مطالبنا وقمنا بمجموعة من المبادرات التي كانت متميزة واستثنائية، هي الأولى في المغرب.. والتي مكنتنا من الدخول في حوار طويل عميق فكرنا من خلاله في مجموعة من الأفكار، على رأسها أن لا نظل مرتبطين بملحق وأن نخدم الجانب الاجتماعي وهو ما تم فعلا، وتُوّج باستفادة العمال من العمرة، استفادة أطفال العمال من المخيمات، الاستفادة من تعويض قيمته 2000 درهم في حال وفاة أحد أصول العمال أو العامل كذلك إذا توفي تحصل عائلته على ذلك التعويض (2000 درهم)، إلى جانب تشغيل أبناء المتقاعدين.. وهي أمور توجت بعد نقاش ومفاوضات كبيرة، ووجدنا إكراهات في تنفيذها.. و"رسّمنا" مجموعة من العمال، الذين بلغ عددهم 20، وفي غضون بضعة أيام سيحظى 20 آخرون بالأمر ذاته.

وفي إطار التدبير المفوض للنقل الحضري فنتدخل في ما يتعلق بمسائل الشغيلة، لا في ما يتعلق بعلاقة النقل الحضري والمواطن، لأننا نحن أيضا مواطنون، نريد تجويد الخدمات ونرغب في أن نرى حافلات راقية في فاس، ولكن كنقابات دورنا هو الدفاع عن الشغيلة وعن حقوقها.. وبطبيعة الحال نجد مشاكل في هذا القطاع أيضا، نحاول حلها بطريقة حبية توافقية تشاركية في إطار شعارنا في الاتحاد العام للشغالين والذي جاء بعد تغيير في النقابة، وهو شعار النقابة المواطنة، ومن هذا المنطلق فنحن نحاول أن نكون مواطنين أكثر من أن نكون نقابيين.. وأظن أنه نحن

– الحمد لله – ندبر هذه الملفات بطريقة عقلانية.. بطريقة تضمن ولو جزءا من الحقوق على أن يؤخذ الجزء الآخر في فترة معينة، ما يفيد أن نرسخ سلما اجتماعيا ونضمن عمل الشغيلة في إطار يوفر الظروف لنفسية مرتاحة.. والجانب الاجتماعي والمادي هما الأساس الذي نبحث عنه في هذه القطاعات وملفاتها.

البعد الاجتماعي في التدبير المفوض يحظى باهتمام نقابي كبير. كيف تقيمون حضور هذا البعد في تجارب جهة فاس مكناس، خاصة في قطاعي النظافة والنقل الحضري؟

●● بالنسبة لنقابة الاتحاد العام والمكلفة بهذين القطاعين في مدينة فاس، أظن أن البعد الاجتماعي هو صلب اهتماماتنا، خاصة أننا نعلم أن التدبير المفوض عادة ما يكون محدودا بدفتر التحملات وبالتالي في إطار المطالب التي نطالب بها، كالزيادة في الأجور فلا يمكن زيادة الأجور إلا بملحق العقد المبرم بين الشركة المفوض لها والمفوِّض المتمثل في الجماعة. هنا نسقط في مجموعة من الإكراهات.. إكراهات "هل رئيس الجماعة يمكنه التوقيع على ملحق الزيادة في الأجور؟ هل يمكنه أن يسير جنبا إلى جنب وتوجه النقابات؟ هل يمكنه أن يفتعل حزازة سياسية أو نقابية إذا كان منتميا إلى جهة معينة؟

وبالتالي فبالنسبة إلينا الآن، في توجهاتنا نحاول أن نمضي في هذا الجانب الاجتماعي، مثلا كان الاتحاد العام للشغالين سباقا في التوقيع على بروتوكول مع قطاع النظافة والذي توج بمجموعة من المكتسبات، المتمثلة أساسا في الاستفادة من رحلات العمرة، مخيم الأطفال، تعويض على وفاة أحد الأصول من العمال، تشغيل ابن أحد المتقاعدين... مجموعة من الأمور التي الآن – الحمد لله – أصبحت مكتسبا في إطار هذا التوجه المتعلق بالعمل على البعد الاجتماعي. أما لو مضينا في البعد النقابي المحض لسقطنا في مجموعة من الإكراهات وعلى رأسها توقيع الملحقات.

إلى جانب التدبير المفوض في الجماعات المحلية، يسجل تعميم تجربة المناولة في الحراسة والنظافة والتطعيم خاصة في قطاعي التعليم والصحة. ما أبرز الملاحظات التي يمكن تسجيلها في هذا الجانب؟

●● هذا الموضوع أصبح الآن يؤرق الشغيلة والنقابات، علما أن هذين القطاعين أصبحت فيهما الآن تجربة المناولة، والتي أفرزت مشاكل كثيرة باستثناء بعض الشركات التي تحترم القانون، فجدير بالذكر أنه توجد شركات تحترم القانون.. تحترم الحد الأدنى للأجور، تصرح بالعمال، لا تسرحهم، لا تنتهج سياسة طرد كل من طالب بحقه، ولا تقوم بمجموعة من الأمور المخالفة للقانون أو ما يمكن تسميته باستعباد البشر، لأنه الآن أصبحنا نرى مجموعة من الشركات يستعبدون البشر، مستغلين حاجة الناس للقمة العيش، فبالتالي "كيديرو فيهم ما بغاو"، وهنا أتحدث عن الشركات التي لا تحترم أولا نفسها ولا تحترم كرامة العامل والعاملة.

وكذلك هناك مجموعة من الإكراهات خاصة من ناحية التعليم، فالآن تشتغل منظفات ساعات طوال في خرق سافر لقانون مدونة الشغل، وتجد حراس المؤسسات التعليمية يشتغلون أكثر من 8 ساعات خوفا من المديرين أو المسؤولين، خوفا من كتابة تقارير ترفع إلى الشركة، وتقوم الأخيرة بناء عليها بطردهم، وبالتالي يظل الحارس أو المنظفة حبيس مخاوفه ما بين المؤسسات التعليمية التابعة للوزارة الوصية وما بين الشركة التي تفرض عليه أن يقوم بتلك المهام في مقابل التعرض للطرد في حال رفض.

بالإضافة إلى كون طريقة المناولة في الحراسة والتنظيف هي مسألة أصبحت تؤرق الجميع وأصبحت تثير مجموعة من التساؤلات، ولابد بأي حال من الأحوال أن نرى تدخل كل المتدخلين في هذا الموضوع بما فيهم وزارة التشغيل، لأنه من الضروري أن يوضع إطار لهذه المجموعة، ولابد من أن يؤخذ بعين الاعتبار أنه لا يمكننا استغلال هذه الفئة واستغلال هؤلاء النساء والحراس، لأنه يتوجب علينا منحهم حقهم، على الأقل نمنحهم ما يتعلق بقانون الشغل، من حد أدنى للأجور، التصريح، حمايتهم من التعسفات والتنقيلات والطرد، خاصة الأخير، لأنه عندما يطرد العامل لا يجد مع من يتحدث، لأنه مرتبط بالشركة بعقد مؤقت.. وبالتالي فما مآل هذه المجموعة؟ ما مآل هؤلاء المستخدمين؟

إذا ظلت الأمور على حالها فهذا ينذر بمجموعة من الاحتقانات ومجموعة من المشاكل داخل هذه الوزارات، خاصة وزارة الصحة والتعليم التي تركز كثيرا على هذا الجانب، علما أن هذه الفئة أصبحت تستهدف مجموعة من الوزارات وليس فقط الوزارتين المذكورتين.. والكل بات يسير نحو توجه المناولة، الذي يظنون أنهم بموجبه يشغلون الناس ويزيحون عنهم مسؤوليات الحراسة والنظافة..

وبطبيعة الحال هذا توجه خاطئ، إذا لم يكن يقدم للناس حقوقها وكل الأمور المنصوص عليها من طرف مدونة الشغل وقانون الشغل المغربي، لأنه لابد من التركيز على أن تأخذ هذه الفئة حقوقها.. هذه الفئة التي أصبحت تمثل فئة كبيرة من العمال في المغرب، وأصبحت كلمتها كبيرة، فلابد من الأخذ بعين الاعتبار مخاوفها والإكراهات التي تتخبط فيها وتعيشها.

ونحن في الاتحاد العام تبنينا ملف هذه الفئة منذ سنوات والآن نحاول ما أمكن حل المشاكل بطريقة حبية وتوافقية وتشاركية خدمة أولا للسلم الاجتماعي داخل هذه الشركات وكذلك خدمة لمصلحة العامل الذي يكون غرضه دائما العمل وليس غرضه المطالبة بالحقوق والتعرض للتعسف أو للطرد.

* الكاتب الإقليمي لنقابة الاتحاد العام للشغالين

بشرى كربوب.. شرطية تازية تقود غرفة «الفار» في «كان» الكاميرون

■ مريم مبرور ■

كأول حكمة تقود غرفة تقنية الفيديو المساعد «الفار»، عينت بشرى كربوب، المنحدرة من تازة والقاطنة بمكناس، ضمن الطاقم التحكيمي لبطولة أمم إفريقيا للرجال.

ويأتي حضور كربوب في الكان بعد مسيرة عطاء مائزة، حظيت فيها بعدة ألقاب، على رأسها لقب «أول حكمة تقود لقاء في البطولة الاحترافية»، وكان ذلك في المباراة التي جمعت يوم 10 أكتوبر 2020 المغرب التطواني بأوليمبيك خريبكة.

وقد قادت كربوب مجموعة من المنافسات القارية من بينها كأس أمم إفريقيا لأقل من 17 سنة، ودوري أبطال إفريقيا للسيدات. كما أنها من الحكمات المرشحات للمشاركة في مونديال السيدات سنة 2023.

كربوب التي تجمع بين العمل كشرطية بولاية أمن مكناس وبين التحكيم، قالت في تصريحات صحافية أن بداية شغفها بعالم كرة القدم انطلق مذ نعومة أظافرها، حيث كانت تلعب كرة القدم في فئة الفتيان لفريق الياسمين التازي.

وبعد افتتاح أول مدرسة للتحكيم في مدينة تازة سنة 2001، وفي ظل الإقبال الضعيف من الجانب النسوي، توجه المسؤولون لفرق كرة القدم النسوية، من أجل إقناعها ولاعبات أخريات بالانضمام للمدرسة. الأمر الذي رحبت به العديد من الفتيات وهي واحدة منهن، فبدأت بدراسة التحكيم.

والأمر الذي كان يشكل امتيازا لها ولزميلاتها كفوج أول، تصرح، هو الجمع بين الدراسة والممارسة، ذلك أنهن كن يتلقين دروسا في التحكيم فضلا عن قيادتهن لبعض المباريات الخاصة بالذكور، بحكم أنه لم تكن حينها دوريات خاصة بالإناث، على عكس النظام الحالي في مدارس التحكيم، والذي يتمثل في سنتين من الدروس النظرية قبل التطبيقية.

وأوضحت الحكمة التازية أنها قد فضلت المواصلة في مجال التحكيم في ظل آفاقه الكثيرة، مقارنة مع كونها لاعبة، وحينذاك لم تكن هناك دوريات خاصة بالفتيات، كن يتدربن فقط بدون مباريات أو مسابقات.

وقد ولجت بشرى كربوب، المزدادة سنة 1988، ميدان التحكيم عام 2001 بتازة، ثم سنة 2007 أصبحت حكمة وطنية قبل أن تحصل على الشارة الدولية سنة 2016، حيث شاركت بعيد ذلك في أول دورة تدريبية في الكاميرون، وتم اقتراحها ضمن قائمة المرشحات لحكمات الدرجة الأولى بشكل مباشر، غير أنها كانت حاملا حينها، مما حال دون ذلك، لتتم المناداة عليها من طرف الجهات المختصة في الموسم الموالي، وترشح لكأس أمم إفريقيا للسيدات.

وفي مقال نشر لها قبل أشهر بـ«هيئة الأمم المتحدة للمرأة» معنون بـ«أنا جيل المساواة: بشرى كربوب مفتشة في الشرطة وحكمة كرة قدم دولية»، جاء: «لطالما حلمت بأن أصبح حكمة كرة قدم، بيد أن حلمي بدا لي مستحيلا آنذاك؛ فأنا من مدينة صغيرة ومحافظة، ولذا كان من الصعب على أسرتي تقبل أنني أود أن أدشن مسيرة مهنية في ساحات الرياضة، ولكن لحسن حظي، تبدل الحال. واليوم، وأنا أبلغ 33 عاما من عمري، بوسعي القول إني مفتشة في ولاية أمن مكناس بالمغرب، أنا حكمة كرة قدم دولية وأنا أم لفتاة ذات 3 أعوام!»

في المقال ذاته أكدت أنها نشأت في بيئة أبوية مع إخوة أكبر سنا لم يقبلوا رؤيتها مرتدية السراويل القصيرة في أثناء ممارسة الرياضة. بالنسبة لهم، كانت كرة القدم للرجال فقط. ومع ذلك، فإن والدتها، التي كانت تؤمن بها منذ كانت طفلة، وافقت سرا على السماح لها بالخروج ولعب كرة القدم مع جيرانهم.

«لقد راودني حلم أن أصبح شرطية طوال طفولتي أيضا. عندما كان يتم سؤالي السؤال المعتاد حول الوظيفة التي أود القيام بها عندما أكبر، كانت إجابتي دائما «أريد أن أكون شرطية.» أنا سعيدة لأنني تمكنت من تحقيق حلم طفولتي في الوقت ذاته الذي أبني فيه مسيرتي المهنية كحكمة.

ومع ذلك فإن إيجاد توازن بين عملي كمفتشة وحكمة كرة قدم ليس بالمهمة السهلة. لحسن الحظ، تمنحني إداراتي وزملائي الدعم النفسي الذي أحتاجه للوصول إلى ما أنا عليه اليوم. في الواقع، فإن المديرية العامة للأمن الوطني في المغرب تشجع العاملات والعاملين بها على ملاحقة شغفهم/ن. من بين أفراد الشرطة، لدينا زملاء شغوفون وشغوفات بالثقافة والفنون والرياضة، حتى أنني لست الوحيدة التي تعمل بتحكيم كرة القدم هناك!»، تضيف الحكمة كربوب.

وذكرت أيضا أن زوجها كان داعما جدا لها في كل قرارتها، مشيرة إلى أنها التقت به عندما كانت حكما، وكان هو حكما مساعدا. وعندما قررت أن تبدأ التدريب لتصبح شرطية وتلتحق بقوات الشرطة، بدت الفكرة طبيعية بالنسبة له؛ فقد جاء هو نفسه من المنظومة العسكرية، مما سمح لهما مشاركة التحديات التي يمكن أن تنطوي عليها هاتان الوظيفتان.

وأفصحت عن أنها تشعر بإحساس هائل بالفخر عندما يتعرف عليها الناس، وخاصة النساء، في الشارع. موردة موقفا صادفها ذات يوم عندما وقفت عند إشارة مرور حيث انحنت امرأة نحوها وقالت من نافذة السيارة: «عمل مبهر، نحن نشعر بالفخر بك. أنت تقدمين قدوة يحتذى بها لبناتي، لدرجة أنهن يردن أن يصبحن ضابطات شرطة أيضا».

وعبرت عن أملها في أن تظل هذه الصورة إيجابية وأن تكون دائما قادرة على إلهام النساء الأخريات للانخراط في الإدارة العامة للأمن القومي.

«إذا كانت لدي نصيحة واحدة أقدمها للنساء والفتيات: قومي باختيار الوظيفة التي تعجبك. لا يوجد شيء اسمه وظيفة مقصورة على الرجال فقط. إذا كانت هناك وظيفة يمكن للرجال القيام بها، فيمكن للمرأة القيام بها أيضا. صحيح أننا لسنا متطابقين، لكن هذا لا يؤثر على قدرة المرأة على أداء الوظائف التي تهمها. وأود أن أضيف أنه حتى عندما يواجهن صعوبات على طول الطريق، يجب ألا يستسلمن أبدا. فلتواصلن الجهد حتى يتحقق الحلم!»، تخلص بشرى كربوب التازية المتألقة في عمليها، كشرطية وحكمة.

نشرت مقالا بهيئة الأمم المتحدة للمرأة تحت عنوان: «بشرى كربوب مفتشة في الشرطة وحكمة كرة قدم دولية»

حميد الأبيض

الصحافة و«الصوحافيين» والنشر و«النشير»

لم تنأى جهتنا كباقي الجهات، عن مرضيات مستشرية في جسد إعلامي نخرته أورام يتوسع انتشارها بشكل يستعصي معه العلاج ولو تعددت المحاولات والوسائل، ليبقى تحت رحمة «فيروسات» تفتك بما تبقى من أخلاقيات مهنة شريفة امتهنها من لا مهنة له ممن تعوزه الكفاءة وحتى التربية على احترامها قبل الغير، دون حاجة للتعميم ما دام في الجسد أعضاء لم تفقد هويتها.

كثيرة أسباب هذا الوضع غير الطبيعي تراكمت عبر سنين أغرق فيها القطاع بأشخاص جثموا عليه محولينه أداة طائعة لمصالحهم في غفلة ممن مفروض حرصهم على حمايته، وفي أحايين أخرى بتواطؤ رسمي مكشوف ولو بغض الطرف، وفراغ قانوني فسح الطريق أمام تهافت مريب على مهنة شريفة علق بها من لم يجد في غيرها موردا للاسترزاق، محتميا بسلطتها للضغط والابتزاز، دون أن تنفع صيحات النجدة، ولا أن يسمع لأنينها صدى في آذان من مفروض فيهم حمايتها وتحصينها.

غياب معاهد التكوين إلى حين، لم يمنع إنجاب صحافيين كبار من رحم العصامية، والآن زاد تفريخ المعاهد وكثر خريجوها لحد الإسهال في ذلك، وقلت الكفاءة والمهنية، دون تعميم أو إسقاط شامل لهذا الحكم. تسلح الجميع بالميكروفونات وآلات التصوير، لغزو مهنة انساق بعض ممتهنيها مع الموجة على حساب الجودة والمصداقية والاجتهاد واحترام الأخلاقيات.

رقم ضخم من المواقع الإلكترونية، فرخ تدريجيا على حساب الجودة والمهنية، بغض النظر عن الملاءم منها والمشتغل في «النوار»، في غياب صحافة إلكترونية محصنة ومبادرة وقادرة على منافسة تلك الورقية التي قتل فيروس كورونا، بعضا مما تبقى منها في انتظار جرعات تنعش جسدها المتداعي في رقم المبيعات، وليس فيما عهد فيها من مهنية وتجويد للمنتوج الإخباري وفي مختلف الأجناس الصحفية.

الأمر نفسه ينطبق على هذا العدد الهائل من المنتسبين للمهنة أو «الملصقين» فيها، الذين يزداد عددهم يوميا دون أن يستكملوا شروط اكتساب الصفة أو أن تكون لهم كفاءة التحدي. والنتيجة أخبار مستنسخة حرفيا وبلاغات رسمية بلا اجتهاد، وسطو على مجهود الغير فيما يمكن أن نسميهم «زرامة الأخبار». والأخطر أميتهم المعرفية وجهلهم بطرق تحرير الخبر، أما الأجناس الكبرى، فهي أكبر منهم.

وقس على ذلك الأخطاء اللغوية والإملائية وعدم التمييز بين الحروف وبين الاسم والفعل والفرد والجمع، مما يسقط كثيرا منهم في أخطاء لا يرتكبها تلاميذ بالأقسام الابتدائية.

وضع لانحسد عليه ويفرض تدخل من يعنيهم أمر وقف هذا العبث، وحبذا لو يمتحن طالبو البطاقة المهنية وناشرون في سلامة لغتهم ومداركهم وثقافتهم قبل كيفية تحرير الخبر وما جاوره. ولو امتحنوا فستكون النتائج كارثية لمدراء نشر مواقع لا يفرقون بين «الألف والزرواطة» ما يمكن الوقوف عليه من إطلالة خفيفة على مواقعهم الغارقة في الأخطاء النحوية واللغوية والإملائية والمعرفية، دون الحديث عن «سرقة» أخبار الغير بنفس صياغتها ودون بذل أي مجهود.

ما كل من ينتسب لهذه المهنة، صحافي متوفرة فيه الشروط، فنسبة كبيرة منهم «صوحافيون» كما أسميهم، ما بينهم وبين الصحافة إلا الخير والإحسان، ولا أقلل هنا من شأن أحد، فكل واحد «بلاكتو على جبهتو»، فالأكفاء أكفاء ولو كره الكارهون، و«زرام الأخبار» لص مقنع ولو طبل له الأتباع. وكذلك الأمر بالنسبة لمواقع تحترم نفسها ونقدر مهنيتها، وتلك التي تعيد اجترار ما ينشره غيرها، دون أن يكون لـ«مدراء» نشرها «علاش يحشمو» طالما أن ضميرهم المهني ميت وقد تحلل دون أن يدفن فيدفن معه ما تبقى من عزة النفس فيهم.

تفريخ المواقع قد ينفع في الدفع بعجلة الصحافة الجهوية بالخصوص، لكنه لن يجدي نفعا في ظل هذا الوضع والتسيب، طالما أن كثير المواقع غير مهنية ولا تتخذ من الصحافة إلا وسيلة للاسترزاق، حتى بعض الملاءم منها تعوزه المهنية ويحتاج إعادة اختبار المشرفين عليها وحجب الغارق منها في الأخطاء ومحترفي «النقيل» وليس فقط حجب المواقع التي لم تلاءم مع القوانين ولو أن الكثير منها يشتغل بشكل عاد ودون تدخل رسمي لتطبيق قرارات قضائية أحيانا، حماية لجسم صحفي

إن الانتساب للمهنة أصبح مفتوحا في وجه الجميع، حتى المدونون وأصحاب صفحات فيسبوكية يقدمون أنفسهم بصفة الصحافي، كما منتجو المحتوى في «يوتوب»، وأي محتوى قد نتحدث عنه، حتى هم «يتلصقون» في مهنة أضحت مهنة من لا مهنة له

يئن من شدة العبث والتسيب واستئساد الفوضى وناشريها.

للأسف الفوضى تكاد تعمم في زمن أصبح فيه كل حامل ميكروفونا وآلة تصوير، صحافيا حتى ولو لم يحسن تركيب الجمل وحسن اختيار المفردات، بل إن الانتساب للمهنة أصبح مفتوحا في وجه الجميع حتى المدونون وأصحاب صفحات فيسبوكية يقدمون أنفسهم بصفة الصحافي، كما منتجو المحتوى في يوتوب، وأي محتوى قد نتحدث عنه، حتى هم «يتلصقون» في مهنة أضحت مهنة من لا مهنة له، بل أصبحوا في مراكز القرار في تنظيمات مهنية، ولنا في عضوية «يوتوبورز» فاسية في الفرع الجهوي لفيدرالية الناشرين بفاس، أكبر دليل على وضع شاذ يحتاج منا جهودا مضاعفة لتنقية القطاع من شوائب تسيء إليه، على أن يظل مفتوحا في وجه من يشرفه بانتمائه ومصداقيته ومهنيته ونقائه.

MAGAZINE D'ÉCONOMIE, DU BÂTIMENT ET TRAVAUX PUBLICS

BTP News

La référence éditoriale des décideurs du BTP.

www.btpnews.ma